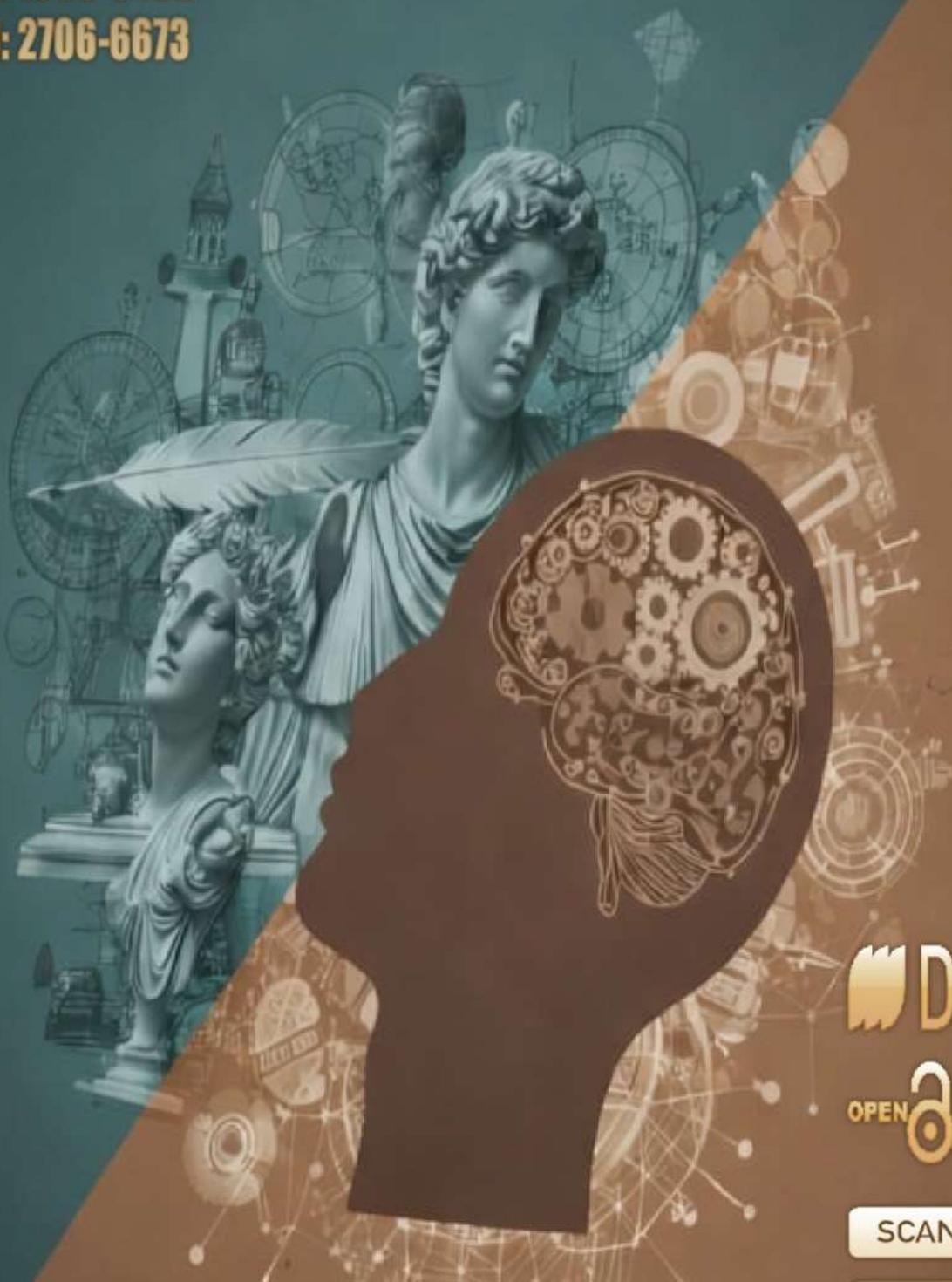




مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية

P. ISSN: 1995-8463

E. ISSN: 2706-6673



DOAJ

OPEN ACCESS

SCAN ME



المجلد الثالث والعشرون - العدد الاول
اذار 2026



مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

مجلة علمية دورية محكمة فصلية

المجلد الثالث والعشرون - العدد الاول - اذار ٢٠٢٦م / ١٤٤٧هـ
جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية

جميع البحوث متاحة مجاناً على موقع المجلة / الوصول المفتوح

<https://juah.uoanbar.edu.iq/>



رقم الايداع في دارالكتب والوثائق ببغداد ٧٥٣ لسنة ٢٠٠٢

ISSN 1995 - 8463

E-ISSN:2706-6673



رئيس التحرير

أ.د. فؤاد محمد فريح

العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية

مدير التحرير

أ.د. عثمان عبد العزيز صالح المحمدي

العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. بشرى اسماعيل ارنوط	السعودية- جامعة الملك خالد-كلية التربية
د. كارول س. نورث	الولايات المتحدة- جامعة جنوب غرب تكساس
البروفيسور مان شانغ	الامارات- جامعة زايد
د. اليزابيث ويتني بوليو	الولايات المتحدة- جامعة بويسي
أ.د. امجد رحيم محمد	العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية
أ.د. سعيد سعد هادي القحطاني	السعودية- جامعة الملك خالد-كلية التربية
أ.د. مروان طاهر الزعبي	الاردن- الجامعة الاردنية- كلية الآداب
أ.د. خميس دهام مصحح	العراق- جامعة بغداد- كلية الآداب
أ.د. احمد القناوي	اسبانيا - Instituto pirenaico de Ecologia (IPE), CSIC
أ.د. سعد عبد العزيز مسلط	العراق- جامعة الموصل- كلية الآداب
أ.د. احمد هاشم عبد الحسين	العراق- جامعة الكوفة- كلية الآداب
أ.د. مجيد محمد مضعن	العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية
أ.د. علاء اسماعيل جلوب	العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية
أ.م.د. جعفر حمزة الجوذري	العراق- جامعة القادسية- كلية الآثار
م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى	العراق- جامعة الأنبار-كلية التربية للعلوم الإنسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين
وبعد...

احبتنا الباحثين حول العالم... نضع بين أيديكم العدد الرابع من مجلتنا (مجلة
جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية) تلك المجلة الفضلية العلمية المحكمة والتي عن جامعة
الأنبار والتي تحمل بين ثناياها ١٣ بحثاً علمياً يضم تخصصات المجلة ولمختلف الباحثين من
داخل العراق وخارجه ومن مختلف الجامعات.

في هذه البحوث العلمية، نرى جهداً علمياً مميزاً كان مدعاة لنا في هيئة التحرير ان
نفخر به وان تلقى هذه البحوث طريقها الى النشر بعد ان تم تحكيمها من أساتذة أكفاء كل
في مجال اختصاصه ليتم إخراجها في نهاية المطاف بهذا الشكل العلمي الباهر، والصورة
الطبيبة الجميلة، والجوهر العلمي الرصين، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء لما أنتجته قرائحهم
العلمية والثقافية وسطرته أقلامهم لينتفع ببحوث هذه المجلة والذخيرة العلمية المعروضة
فيها كل القارئ من باحثين وطلبة ومهتمين.

إن العطاء الثر من الباحثين والجهد المعطاء من رئيس وأعضاء هيئة التحرير والدعم
الكبير من رئاسة جامعة الأنبار، وعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية يحث الخطو بنا
للوصول إلى الغاية المرجوة المنشودة في دخول مجلتنا ضمن المستوعبات العالمية للنشر
العلمي. لذا وجب التنويه بأننا بصدد التحديث المستمر والمتواصل لشروط النشر وآليته
للارتقاء بأعداد مجلتنا والوصول بها إلى مكانة علمية أرقى وأسمى تضاهي المجالات العلمية
ذات المستويات المتقدمة، ولتساهم بفاعلية في حركة النشر والبحث العلمي العربي سعياً
لتعزيز مكانة البحث العلمي وتوسيع آفاقه في البلدان العربية لأن البحث العلمي كان وما
يزال واحداً من عوامل رقي الأمم ومؤشراً على تقدمها... ومن الله التوفيق

أ.د. فؤاد محمد فريخ

رئيس هيئة التحرير

تعليمات النشر في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

- الاجراءات والمواصفات العامة للبحث:
- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، مجلة علمية دورية محكمة، لنشر الأبحاث العلمية في مجال العلوم الانسانية الاتية: التاريخ، والجغرافيا، والعلوم التربوية والنفسية وتصدر بواقع ٤ اعداد سنوياً.
- يقدم الباحث على الموقع الالكتروني للمجلة <https://juah.uoanbar.edu.iq> وفق المواصفات الاتية: حجم الورق 4 A، وبمسافتين بما في ذلك الحواشي الهوامش والمراجع والجداول والملاحق، وبحواشي واسعة ٢.٥ سم او اكثر اعلى واسفل وعلى جانبي الصفحة .
- يقدم الباحث خطابا مرافقا يفيد ان البحث او ما يشابهه لم يسبق نشره، ولم يقدم لأي جهة اخرى داخل العراق او خارجه، ولحين انتهاء اجراءات البحث.
- يكون الحد الاقصى لعدد صفحات البحث ٢٥ صفحة.
- يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة باللغة العربية او اللغة الانكليزية ومطبوع على الالة الحاسبة بخط Simplified Arabic حجم ١٤، على ان يتم تمييز العناوين الرئيسة والفرعية.
- تكتب الهوامش والمراجع وفق نظام APA للتوثيق، بخط حجم ١٤، على ان يتم ترتيبها بالتتابع كما وردت في المتن، ويكون تنظيم المراجع هجائياً حسب المنهجية العلمية المعتمدة وباللغتين العربية والانكليزية.
- تؤول كافة حقوق النشر الى المجلة.
- تعبر البحوث عن اراء مؤلفيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- بيانات الباحث والملخص:
- يلزم الباحث بتقديم البيانات الخاصة به وبيحته، وباللغتين العربية والانكليزية، وتشمل الاتي: عنوان البحث، أسماء وعناوين الباحثين، ورقم الهاتف النقال، والبريد الالكتروني، وملخصين - عربي وانكليزي - بحد ادنى ٢٥٠ كلمة يحتويان الكلمات المفتاحية للبحث، والهدف من البحث، والمنهج المتبع بالبحث، وفحوى النتائج التي توصل اليها.
- ادوات البحث والجداول:
- اذا استخدم الباحث استبانة او غيرها من ادوات جمع المعلومات، فعلى الباحث ان يقدم نسخة كاملة من تلك الاداة، ان لم يكن قد تم ورودها في صلب البحث او ملاحقه.
- اذا تضمن البحث جداول او اشكال يفضل ان لا يزيد عرضها عن حجم الصفحة 4 A، على ان تطبع ضمن المتن.
- يوضع الشكل بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اسفله.
- يوضع الجدول بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اعلاه.
- تقويم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المرسلت الى المجلة الى فحص اولي من قبل هيئة التحرير لتقرير اهليتها للتحكيم، ويحق لها ان تعتذر عن قبول البحث دون بيان الاسباب.
- جميع عمليات تقويم البحوث الى نظام التعمية المزدوجة لضمان رصانة البحوث والابتعاد عن تضارب المصالح.



- تخضع جميع البحوث للتقويم العلمي بما يضمن رصانتها العلمية، وقد يطلب من الباحث اذا اقتضى الامر مراجعة بحثه لإجراء تعديلات عليه.
- الوصول المفتوح؛
- متاحة جميع البحوث على موقع المجلة الالكترونية وموقع المجالات الاكاديمية العراقية ضمن سياسة الوصول المفتوح.
- اجور النشر؛
- يقوم الباحث بتسديد اجور النشر، والبالغة ١٥٠,٠٠٠ مائة وخمسة وعشرون الف دينار عراقي للبحوث باللغة العربية، و ٧٥.٠٠٠ خمسة وسبعون الف دينار للبحوث باللغة الانكليزية، واذا زادت صفحات البحث عن ٢٥ صفحة تضاف ٥,٠٠٠ خمسة الاف دينار عراقي عن كل صفحة.
- الباحثون من خارج العراق تنشر نتائجهم العلمية مجانا.
- المراسلات :
- توجه المراسلات الى: جمهورية العراق - جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الانسانية- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية
- الموقع الالكتروني للمجلة <https://juah.uoanbar.edu.iq>
- هاتف رئيس التحرير: ٠٠٩٦٤٧٨٣٠٤٨٥٠٢٦
- E-mail : juah@uoanbar.edu.iq

فهرست البحوث المنشورة

بحوث العلوم التربوية والنفسية

رقم الصفحة	الباحث	عنوان البحث	ت
٢٧-١	م.د. خندان صابر محمد م.د. شادية عبد الواحد قادر م.د. سمية سامي حسن أ.م.د. عزالدين احمد عزيز	ضغوط العمل والرضا عن الحياة لدى المرشدين التربويين في إقليم كردستان العراق، الدور الوسيط للمرونة والتوجه نحو الحياة	١
٥٨-٢٨	م.د. حسين موسى عبد الجبوري	قياس الطلاق العاطفي لدى مدرسي المرحلة الإعدادية في محافظة كربلاء: دراسة نفسية في ضوء متغير الجنس	٢
٨٧-٥٩	م.د. ياسين طرار غند م.د. أحمد علوان شبرم	الذاكرة الدلالية وعلاقتها بالتجول العقلي لدى الطلبة المتأخرين دراسيا	٣
١٠٧-٨٨	م.م. امير هادي عبادة	نموذج تدريبي مقترح قائم على مبادئ التصميم الشامل للتعلم (UDL) في تطوير الأداء المهني لمعلمي طلاب ذوي صعوبات التعلم في الرياضيات	٤
١٣٨-١٠٨	م.م. محمد نواف فياض	اضطراب الهوية الانفصالية: مراجعة تحليلية للسلمات السريرية والتشخيصية	٥

□ □

بحوث الجغرافية

رقم الصفحة	الباحث	عنوان البحث	ت
١٥٢-١٣٩	هند وليد فرحان أ.د. خالد اكبر عبد الله	تصنيف القوى العاملة في ريف قضاء الرمادي	٦
١٧٣-١٥٣	سرى عبد زعال أ.م.د. عمر كامل حسن	موقع الجغرافي للأمارات ودوره في الصراع في الشرق الأوسط	٧
١٩٠-١٧٤	هدى احمد سرحان أ.م.د. اوس تلك مشعان	الأبعاد الشكلية والمساحية ومخاطر السيول لوادى أبو كهف جنوب محافظة الأنبار	٨
٢١١-١٩١	م.م. كمال عبد على الله	تحليل ديناميكية تغير الغطاء الارضي وأثره في تباين درجة حرارة سطح الارض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية - محافظة بابل نموذجاً	٩
٢٢٨-٢١٢	م.م. مصطفى صالح اسماعيل	قياس أربعة عقود من التوسع والتكثيف الحضريين في محافظة أربيل باستخدام طبقة المستوطنات البشرية العالمية (GHS-BUILT-S)	١٠

بحوث التاريخ

رقم الصفحة	الباحث	عنوان البحث	ت
٢٤٢-٢٢٩	مرودة محمد عودة أ.د. علي ناجح محمد	موقف تونس من معاهدة السلام (المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩م)	١١
٢٨١-٢٤٣	م.م. سندس ايوب طه	إصلاح التعليم الجامعي في تونس ٢٠١١-٢٠١٨: الفرص والتحديات	١٢

رقم الصفحة	الباحث	عنوان البحث	ت
٣١١-٢٨٢	د. صباح عواد محمد	تعرض الشباب الجامعي لموقع الفيس بوك ودوره في التوعية بمخاطر الإرهاب الإلكتروني	١٣



University education reform in Tunisia 2011-2018: Opportunities and challenges

*Assist. Lect. Sondos Ayub Taha 

University of Baghdad- College of Education-IbnRushed for Human Sciences- Iraq

 <https://doi.org/10.37653/juah.2025.165033.1377>

©Authors, 2026, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



A B S T R A C T

Aims: This study aims to monitor and analyze the policies and procedures adopted by the authorities responsible for reforming university education in Tunisia during the period (2011–2018). Its primary objective is to assess the extent to which these policies responded to the requirements of the transitional phase that followed the country's political and social transformations. The study also seeks to reveal the effectiveness of these reforms in achieving their stated goals and their capacity to develop the higher education system in alignment with the demands of sustainable development and contemporary societal changes. **Methods:** The study adopted an integrated scientific methodology dictated by the nature of the subject. This primarily involved employing the historical approach to trace the trajectory of higher education reform in Tunisia from the colonial era, through the post-independence period, up to the study period (2011–2018), aiming to understand the historical backgrounds and institutional structures that shaped subsequent educational policies. The descriptive-analytical approach was also utilized to describe and analyze various educational policies and their implementation mechanisms, examining their content and the outcomes they produced within the context of the university education reform process. **Results:** The results showed that university education reform in Tunisia constituted a pivotal juncture for testing the ability of higher education institutions to adapt to the major transformations the country witnessed following the popular movement. Despite the availability of numerous opportunities to develop the higher education system, the reform outcomes revealed a relative slowness in responding to the challenges at hand, as well as a weakness in the capacity of implementation mechanisms to translate declared visions and policies into tangible results on the ground. The study also revealed a clear gap between the ambitious objectives of the reforms and the actual outputs in terms of education quality and its relevance to the labor market.

Conclusions: The study concludes that the Tunisian university education reform experience after 2011 reflects a broader problem concerning the difficulty of transitioning from the policy formulation phase to effective implementation. The findings underscore the urgent need to adopt a comprehensive national strategic vision that goes beyond piecemeal approaches, focusing on human capital development and enhancing the creative and innovative capacities of students and academics. The study recommends the necessity of involving all stakeholders in the educational process (faculty members, students, the private sector, and civil society) in the design and implementation of reforms, and linking higher education outputs to national development needs and labor market requirements, thereby contributing to achieving effective and sustainable reform in the Tunisian university education system.

Keywords: University Education Reform, Higher Education, Tunisia, Educational Policies, Political Transformations, Sustainable Development.

إصلاح التعليم الجامعي في تونس ٢٠١١-٢٠١٨: الفرص والتحديات

د.م. سندس ايوب طه

جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية- العراق

المخلص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية بإصلاح التعليم الجامعي في تونس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، وذلك بهدف تقييم مدى استجابة هذه السياسات لمتطلبات المرحلة الانتقالية التي أعقبت التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد. وتسعى الدراسة أيضاً إلى الكشف عن فاعلية هذه الإصلاحات في تحقيق أهدافها المعلنة، ومدى قدرتها على تطوير منظومة التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة والتغيرات المجتمعية الراهنة. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة منهجية علمية متكاملة فرضتها طبيعة الموضوع، تمثلت أساساً في توظيف المنهج التاريخي لتتبع مسار إصلاح التعليم العالي في تونس منذ المرحلة الاستعمارية، مروراً بمرحلة الاستقلال، وصولاً إلى الفترة محل الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨)، وذلك بهدف فهم الخلفيات التاريخية والبنى المؤسسية التي شكلت السياسات التعليمية اللاحقة. كما تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسات التعليمية المختلفة وآليات تنفيذها، والوقوف على مضامينها والنتائج التي أفرزتها في سياق عملية إصلاح التعليم الجامعي. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن إصلاح التعليم الجامعي في تونس شكل محطة مفصلية لاختبار قدرة مؤسسات التعليم العالي على التكيف مع التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد بعد الحراك الشعبي. وعلى الرغم من توافر العديد من الفرص لتطوير منظومة التعليم العالي، إلا أن نتائج الإصلاحات كشفت عن بطء نسبي في الاستجابة للتحديات



المطروحة، وضعف في قدرة الآليات التنفيذية على تحويل الرؤى والسياسات المعلنة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. كما أظهرت الدراسة فجوة واضحة بين الأهداف الطموحة للإصلاحات وبين المخرجات الفعلية على مستوى جودة التعليم وملاءمته لسوق العمل. **الاستنتاجات:** تخلص الدراسة إلى أن تجربة إصلاح التعليم الجامعي في تونس بعد عام ٢٠١١ تعكس إشكالية أوسع تتعلق بصعوبة الانتقال من مرحلة رسم السياسات إلى مرحلة التنفيذ الفاعل. وتبرز النتائج الحاجة الملحة إلى تبني رؤية استراتيجية وطنية شاملة تتجاوز المقاربات الترقيعية، وتركز على تنمية رأس المال البشري وتعزيز القدرات الإبداعية والابتكارية لدى الطلاب والأكاديميين. وتوصي الدراسة بضرورة إشراك جميع الفاعلين في العملية التعليمية (أساتذة، طلاب، قطاع خاص، مجتمع مدني) في تصميم وتنفيذ الإصلاحات، وربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية الوطنية وسوق العمل، بما يساهم في تحقيق إصلاح فعلي ومستدام في منظومة التعليم الجامعي التونسي.

الكلمات المفتاحية: إصلاح التعليم الجامعي، التعليم العالي، تونس، السياسات التعليمية، التحولات السياسية، التنمية المستدامة.

المقدمة

تعد الجامعات اليوم أحد أهم محركات التنمية المجتمعية والاقتصادية، فهي لا تقتصر على تكوين الطلبة وتنمية مهاراتهم لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل، بل تتجاوز ذلك إلى دعم المؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني عبر البحث العلمي، والاستشارات، ونشر المعرفة المتجددة بوتيرة متسارعة، وعليه، يعد التعليم العالي من أبرز القطاعات الاستراتيجية التي من الأهمية التعويل عليها لتحقيق أهدافاً تنموية بعد حقبة استعمارية مظلمة مر بها المغرب العربي من بينها دولة تونس.

في السياق التونسي، ازدادت الحاجة إلى إصلاح منظومة التعليم الجامعي بعد عام ٢٠١١، نتيجةً لتراكم جملة من التحديات: جاء في مقدمتها تفاقم البطالة لاسيما لدى خريجي الجامعات، ضعف موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، التفاوتات الجهوية في النفاذ إلى التعليم العالي وجودته، فضلاً عن محدودية البنية التحتية والتمويل، بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨، أطلقت الجهات المعنية سلسلة من الإصلاحات والسياسات الرامية إلى تجديد دور الجامعة حتى تستجيب لتطلعات الشباب وتساهم بفاعلية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعل تقييم تلك الإصلاحات ضرورة أساسية لفهم مواطن النجاح والإخفاق، واستشراف آفاق تطوير التعليم الجامعي بما ينسجم مع رهانات التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:



تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على مرحلة مفصلية في مسار إصلاح التعليم الجامعي في تونس، إذ تزامنت هذه المرحلة مع تحولات سياسية واجتماعية عميقة عقب الثورة، إن دراسة هذه المدة تكتسب أهمية عملية وأكاديمية لفهم مدى نجاح السياسات العمومية في تفعيل دور الجامعة كمحرك للتنمية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توثيق مسار إصلاح التعليم الجامعي في تونس في المدة (٢٠١١-٢٠١٨)، عبر تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة، ومدى استجابتها لمتطلبات المرحلة، لاسيما في ظل التوتربين مطلب الجودة الأكاديمية من جهة، ومقتضيات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الإشكالية المركزية للدراسة من التساؤل الاتي: إلى أي مدى نجحت إصلاحات التعليم الجامعي في تونس بين عامي ٢٠١١-٢٠١٨ في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين جودة التعليم، تعزيز فرص التشغيل، وتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية، وما هي أبرز الفرص والتحديات التي واجهت هذا المسار؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على تلك الإشكالية يمكننا الوصول إلى الفرضية الاتية:
ان إصلاح التعليم الجامعي في تونس (٢٠١١-٢٠١٨) ظل محدود الأثر، بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة، وضعف التنسيق بين الفاعلين، وهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الأولويات الأكاديمية والتنمية.

منهجية الدراسة:

ان الالمام بموضوع الدراسة يوجب الاعتماد على المنهج التاريخي في معرفة الاحداث التاريخية عبر تتبع تطور التعليم الجامعي في تونس وصولاً إلى المرحلة المحددة، والتطورات الحاصلة اثناء الحقبة الزمنية التي مر بها الموضوع، ويتخلله المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مختلف الاحداث والوقائع التاريخية كوصف التعليم والاضاع العامة اثناء الحقبة الاستعمارية والحقبة الاستقلالية ومن ثم المرحلة المحددة للدراسة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تونس بين ٢٠١١ و٢٠١٨، إذ شكّل عام ٢٠١١ نقطة انطلاق إصلاح التعليم الجامعي في ظل التحولات الديمقراطية وفرص الانفتاح والتشريع الجديدة، بينما يمثل عام ٢٠١٨ بداية تباطؤها بفعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الزخم السياسي، وتتيح هذه المدة تقييمًا متوازنًا لحصيلة ما تحقق من إنجازات وما واجهته من صعوبات.



المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي**اولا : التعليم العالي واهميته في التنمية المستدامة****مفهوم الاصلاح التعليمي :****- لغةً:**

لغةً، الإصلاح هو مصدر من الفعل الرباعي (اصلح)، ويُقصد به إزالة الفساد من الشيء. فيُقال: (أصلح الشيء) أي أزال ما فيه من خلل أو فساد، ومن ثم فإن الإصلاح يعني إعادة الشيء إلى حالته السليمة بعد أن اعتراها خلل أو فساد، ويختلف الإصلاح عن (التحسين)، فبينما يفترض التحسين وجود حالة مقبولة يتم تطويرها إلى وضع أفضل، فإن الإصلاح يستلزم وجود خلل أو فساد يتطلب المعالجة والمعاودة إلى الوضع السليم.

أما (التطوير)، فهو مشتق من الفعل "طَوَّر"، ويعني الانتقال من طور إلى طور، أي من حالة إلى حالة أخرى. ويُستخدم مصطلح "التطور" للدلالة على التغير التدريجي الذي قد يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، كما يُستخدم في وصف التغير التدريجي في بنية المجتمع وعلاقاته ونظمه وقيمه السائدة(حنفي، ٢٠١٣).

-اصطلاحاً:

يرتبط مفهوم الإصلاح غالبًا بالمجال السياسي، ويُفهم على أنه تعديل أو تحسين غير جذري في النظام الاجتماعي دون المساس بأسسه الجوهرية، وبذلك يُنظر إلى الإصلاح السياسي بأنه عملية تغيير في البنى أو العمليات التي تؤثر في توزيع السلطة وممارستها داخل المجتمع.

تعليمياً، يشير الإصلاح إلى تطوير النظام التعليمي أو أحد مكوناته، متضمنًا أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يُعد وسيلة لإعادة توزيع القوة والثروة، ويشمل إصلاح السياسة التعليمية تعديلات جوهرية تمس المحتوى وتكافؤ الفرص والبنية الاجتماعية للنظام(البيلاوي، ١٩٨٨).

الإصلاح ما هو الا حركة تغيير مستمرة، قد تكون جزئية أو شاملة، استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو ليس هدفًا نهائيًا، بل سيرورة تتكيف فيها الأنظمة مع المؤثرات الداخلية والخارجية عبر شبكة معقدة من التفاعلات والتغذية الراجعة، ونظرًا لارتباط التعليم بالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن أي إصلاح حقيقي يتطلب فهمًا عميقًا للسياق التاريخي والمجتمعي، مع التركيز على الفئات المهمشة مثل الأطفال المحرومين من التعليم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية(الحوت، ٢٠٠٨).

مفهوم التنمية المستدامة:

تشير التنمية المستدامة إلى تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، عبر تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وحماية البيئة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وقد عرّفها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)-منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام ١٩٤٥ لغرض تحسين الانتاج الغذائي والزراعي عالمياً- بأنها ادارة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي

بما يضمن تلبية احتياجات الإنسان الحالية والمستقبلية بشكل مستدام، مؤكدة على صون التربة والمياه والموارد الوراثية مواد نباتية او حيوانية تحتوي على جينات يمكن استعمالها لانتاج نباتات او حيوانات جديدة- مع الجدوى الاقتصادية والقبول الاجتماعي (مؤمن، ٢٠٢٢).

ظهر المصطلح لأول مرة في تقرير لجنة برونتلاند (WCED) (1987) برعاية الأمم المتحدة، ثم تعزز حضوره في التسعينيات عبر المؤتمرات الدولية، ومع بداية الألفية الثالثة، تبنت اليونسكو (UNESCO) المفهوم في مجال التربية والتعليم، وتكرس ذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (كانون الاول ٢٠٠٢، رقم ٥٧/٢٥٤) الذي أطلق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤). وقد ركزت المبادرة على أن التنمية المستدامة تستوجب إعادة توجيه الموارد لتلبية الحاجات الأساسية مثل محو الأمية والتعليم، مع اعتبار الاستثمار في رأس المال البشري أولوية لتحقيق أهدافها (أحمد، ٢٠١٦).

دور الجامعة في تنمية المجتمع:

تواجه المجتمعات تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية، ما جعل دور الجامعة أكثر تنوعاً وتشابكاً من ذي قبل، فإلى جانب وظيفتي التعليم والبحث العلمي، برز دور ثالث يتمثل في خدمة المجتمع، عبر إعداد كفاءات قادرة على المساهمة في برامج التنمية المستدامة، وعليه، أصبح التعليم الجامعي مطالباً بالارتباط الوثيق بحياة الناس والاستجابة لمشكلاتهم واحتياجاتهم، في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة والتكنولوجيا (وشوش، ٢٠٢٣).

تؤدي الجامعة دوراً محورياً عبر ترسيخ ثقافة الحوار، وتنمية قدرات الطلبة في التعامل مع مشكلات المجتمع، وتعزيز دافعيتهم للبحث والمعرفة، كما تسعى إلى تطوير المناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل، وإلى دعم المجتمع بملاكات مؤهلة، وتوظيف نتائج البحوث التطبيقية في تحسين الواقع، إضافةً إلى تدريب العاملين وتبني الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع عملية (مؤمن، ٢٠٢٢).

يُعد التعليم ركيزة أساسية في التنمية المستدامة ومؤشراً على مستوى التقدم البشري، فالجامعات هي المحرك لإنتاج رأس المال البشري المؤهل، ولم يعد دورها محصوراً في تخريج الطلبة، بل يشمل دعم الابتكار، ومعالجة المشكلات، وتنمية المهارات، وتعزيز العمل الجماعي، فضلاً عن المساهمة في محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، انطلاقاً من ذلك، أصبح التعليم العالي مسؤولاً عن تعزيز الاستدامة المجتمعية عبر برامج تراعي السياقات المختلفة وتشجع البحث العلمي التطبيقي، ولم تعد مسؤولية الجامعة مجرد التزام أخلاقي، بل التزام استراتيجي يهدف إلى إدارة تأثيراتها المعرفية والتربوية والمهنية بفاعلية، في سياق تفاعلي مع المجتمع (العرقاوي وعجوز، ٢٠١٩).

أهداف إصلاح التعليم الجامعي:

تنبع عملية إصلاح التعليم الجامعي من الحاجة التربوية والمجتمعية لتطوير النظام التعليمي، بهدف تعزيز دوره في إعداد وتأهيل الموارد البشرية القادرة على الإسهام في تنمية المجتمع، ويهدف هذا الإصلاح إلى إحداث تغييرات فعّالة تمكّن التعليم الجامعي



من تلبية تطلعات المجتمع، ويمكن تلخيص أبرز أهدافه (علي، ٢٠٠٧) فيما يلي:

١- تعزيز الهوية الثقافية وتطويرها:

يتطلب إصلاح التعليم الجامعي إعادة النظر في هيمنة التعليم الأجنبي والمتمثلة في تزايد الجامعات الأجنبية والخاصة التي تعتمد الطابع الغربي في مناهجها وأساليبها التعليمية، إلى جانب البرامج الأكاديمية (المميزة) داخل الجامعات، ويستلزم الإصلاح أن ينطلق من داخل المجتمع ذاته، مع إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية، شريطة أن تُتكيف مع خصوصية الثقافة العربية وقيمها.

٢- تحقيق العدالة التربوية:

أي ضمان حصول كل مواطن على حقه في التعليم الجامعي دون تمييز على أساس البيئة أو الدين أو الجنس أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وترتبط العدالة التربوية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العدالة الاجتماعية، وهو ما يفتقر إليه الواقع التعليمي نتيجة الفوارق الكبيرة بين ما يحصل عليه أبناء الطبقات الغنية مقارنة بأبناء الفقراء داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

٣- رفع مستوى الكفاءة التعليمية:

ويتمثل هذا الهدف في تعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعي، بحيث يُسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف التنموية والإنسانية للمجتمع، ويشمل ذلك إعداد الإنسان المتكامل والمتوازن القادر على الإسهام في التنمية الشاملة بعد حصوله على تأهيل علمي ومهني ملائم.

العوامل التي تحتم ضرورة الإصلاح التعليمي:

تستند الدعوات إلى إصلاح الأنظمة التعليمية إلى جملة من العوامل والضرورات التي تجعل من الإصلاح أمراً حتمياً للدول الساعية إلى التقدم، ويمكن تلخيص أبرز هذه العوامل فيما يلي (حنفي، ٢٠١٣):

١- التحولات في سوق العمل والنظم التعليمية:

أدت التغيرات في أسواق العمل إلى تزايد الحاجة إلى قوى عاملة تمتلك الكفاءة والفعالية في الإنتاج، ما استدعى تطوير نظم التعليم لتلبية هذه المتطلبات الجديدة.

٢- تزايد الإقبال على التعليم، لاسيما التعليم الجامعي:

يشهد العالم اليوم نمواً ملحوظاً في الطلب على التعليم على كافة مستوياته، وهو ما يفرض ضغوطاً على المؤسسات التعليمية لتوسيع طاقتها الاستيعابية وتحسين جودة مخرجاتها.

٣- الحاجة إلى تمويل إضافي للتعليم:

أصبحت الدعوات لتوفير موارد مالية إضافية لقطاع التعليم أمراً ملحاً، نظراً لاتساع نطاق المهام التعليمية والتحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية.

٤- الانتشار الواسع للجامعات الخاصة والأجنبية:

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية، والتي يقدم بعضها مستوى تعليمياً يفوق ما تقدمه الجامعات الحكومية، مما يستدعي تطوير أداء المؤسسات الرسمية لمواكبة هذا التنافس.

٥- تزايد أهمية التصنيفات التعليمية العالمية:

أصبحت عمليات التقييم والمقارنة بين النظم التعليمية في مختلف الدول، مثل تصنيفات الجامعات العالمية، تلعب دوراً مؤثراً في توجيه السياسات التعليمية، وتشكل دافعاً قوياً للإصلاح.

٦- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم:

أدى الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم إلى إحداث نقلة نوعية في طرق التدريس، وإتاحة فرص تعليمية جديدة لفئات متنوعة من المتعلمين، ما يتطلب تطويراً مستمراً للبرامج والمناهج لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التقنيات.

معوقات إصلاح التعليم:

يواجه إصلاح التعليم مجموعة من التحديات والمعوقات التي تؤثر سلباً على فاعلية الجهود المبذولة لتحقيق التطوير المنشود، ومن أبرز هذه المعوقات (حنفي، ٢٠١٣):

١- غياب الدقة في تحديد أهداف الإصلاح:

يفتقر العديد من مشروعات إصلاح التعليم إلى وضوح الأهداف وتحديد الأدوار المطلوبة، مما يحد من قدرتها على إحداث تأثير فعال في تطوير النظام التعليمي.

٢- ضعف عمليات التقييم والمتابعة:

يؤدي القصور في تقييم برامج الإصلاح إلى ضياع جهود كبيرة دون تحقيق نتائج ملموسة، ويمنع الاستفادة من التغذية الراجعة لتعديل المسار.

٣- الزيادة المفرطة في أعداد الطلاب.

٤- ندرة الموارد المالية:

تعتمد الجامعات الحكومية على مصدر تمويلي وحيد وهو التمويل الحكومي، ما يحد من قدرتها على توفير المستلزمات المادية الضرورية لتطوير التعليم.

٥- ضعف فاعلية البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس:

تعاني الدورات التدريبية المقدمّة لأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم من ضعف في التصميم والتنفيذ، مما يقلل من أثرها في تحسين الأداء الأكاديمي والتعليمي.

٦- تراجع دافعية الطلاب:

يعاني كثير من الطلاب من انخفاض الحافز للتعلم، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع قدرة التعليم الجامعي على تحقيق الحراك الاجتماعي والمهني المنشود.



٧- ضعف ارتباط المناهج بالواقع البيئي:

لا تعكس بعض البرامج الأكاديمية احتياجات البيئة المحيطة بالطالب، مما يؤدي إلى ضعف الصلة بين ما يُدرس في الجامعة ومتطلبات الحياة العملية.

المحور الثاني: ملامح منظومة التعليم العالي في تونس قبل عام ٢٠١١

أن امتداد جذور التعليم العالي تعود إلى أكثر من ألفي سنة عندما نشأت في قرطاج جامعة في الفترة الرومانية، ثم شكلت القيروان في فترة القرون الوسطى مركز إشعاع علمي في أنحاء المغرب الإسلامي، لذا برزت جامعة الزيتونة في تونس والتي تأسست عام (١٣٣٣ هـ / ١٣٣٣ م) بوصفها عنواناً بارزاً ومشاهيراً لمختلف الجامعات في أنحاء العالم (بوزيد، ٢٠٢٢)، وقد استقطبت الزيتونة، بمنهجها اللغوي العربي والقرآني، الطلاب المحليين والدوليين الذين تولوا فيما بعد مناصب مدرسين إسلاميين وقضاة في المحاكم الشرعية أو أصبحوا أعضاء من نخبة علماء الشريعة ورجال الدين، إذ كانت مدرسة الزيتونة عبارة عن مؤسسات تعليمية صغيرة مرتبطة بالمساجد المحلية، والتي ركزت على الحفاظ عن ظهر قلب وكانت ممولة من القطاع الخاص (٢٠١٨، Jules & Bouhlila) وقد خضعت هذه المؤسسة لمحاولتين بارزتين لإعادة الهيكلة، الأولى عام ١٨٤٣ في عهد أحمد باي الأول (١٨٣٧-١٨٥٥) والثانية بين الأعوام ١٨٧٥ و ١٨٧٦ في عهد محمد الصادق باي (١٨٥٩-١٨٨٢)، كما شهد عام ١٨٦٢ تشكيل لجنة سعت إلى تحويل الزيتونة إلى جامعة حديثة تضم كليات تُدرّس فيها العلوم الدينية والعصرية (Fryer&Jules,2013).

كانت هناك أيضاً المدرسة (الخلدونية) التي تميزت منذ إنشائها عام ١٨٩٦ بتقديم تعليم حديث يواكب مناهج الحماية الفرنسية، وتوسعت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بإستحداث مؤسسات علمية وفكرية مثل مركز الدراسات الإسلامية عام ١٩٤٥، والمعهد العربي للحقوق عام ١٩٤٦، والمعهد العربي للفلسفة عام ١٩٤٦، وقد ساعد هذا التوسع في توطيد سمعة تونس العلمية بين جامعات عربية عريقة مثل مصر والعراق وسوريا، وفي الأربعينيات من القرن العشرين، امتدت فروع الزيتونة إلى مناطق متعددة داخل تونس وخارجها، ونُظمت كمؤسسة عمومية ذات طابع مدني منذ عام ١٩٤٨ (كلاي واخرون، ٢٠٢٠)، ويمكن عد معهد الدراسات العليا التابع لجامعة باريس بمثابة حجر الزاوية للتعليم العالي التونسي الحديث (Fryer&Jules,2013).

مع إعلان استقلال تونس عام ١٩٥٦، جاء إنشاء الجامعة التونسية عام ١٩٦٠ تعبيراً عن رغبة الدولة في بناء منظومة تعليمية وطنية حديثة، إلا أن هذا الإعلان لم يُصاحب بنقاشات عميقة حول أهداف الجامعة الجديدة أو علاقاتها بالسلطة السياسية، كما أن الخطاب الرسمي آنذاك لم يُفسح مجالاً للتساؤلات حول طبيعتها وأدوارها (كلاي واخرون، ٢٠٢٠).

شهدت تونس منذ الستينيات عملية لامركزية في التعليم، إذ تم توزيع المؤسسات الجامعية على مدن المناطق الداخلية، وقد ساهم هذا التوسع في انتشار الكليات والمعاهد في جميع المحافظات تقريباً.

رغم التوسع الجغرافي، ظل التعليم العالي تحت السيطرة المباشرة للدولة، حيث انتهت استقلالية الجامعات في عام ١٩٦٩.

على الرغم من الحديث عن اللامركزية، إلا أنها لم تمنح استقلالية حقيقية للمناطق، بل كانت مرتبطة بمسؤولية المؤسسات التعليمية عن بناء شراكات مجتمعية وتجارية لخفض معدلات البطالة (Fryer&Jules,2013).

وقد توج بناء هيكل الجامعة التونسية عام ١٩٦٠ سلسلة من الإصلاحات التي نظمت مراحل التكوين المختلفة:

- إصلاح ١٩٦٨: صدر المرسوم عدد ٣٣ لعام ١٩٦٨ ليعدّل المرسوم التأسيسي للجامعة، تمحور هذا الإصلاح حول إرساء مبدأ التسيير الجماعي بمشاركة رؤساء المؤسسات والأساتذة والطلبة، لكن الواقع فرض تولي نائب الرئيس مهام الإدارة الفعلية دون صلاحيات حقيقية، كما ظل العمداء والمديرون تحت سلطة الإدارة المركزية.

- إصلاح ١٩٦٩: بمقتضى القانون عدد ٣ لعام ١٩٦٩، مُنحت مؤسسات التعليم العالي الشخصية القانونية والاستقلالية المالية وربطت مباشرة بالوزارة، ما قلّص من سلطة الجامعة كمؤسسة جامعة، وتم تعزيز تمثيل الأساتذة والطلبة في المجالس العلمية، وبدأت الكليات تتمتع باستقلال شبه كامل باستثناء الموازنات التي ظلت تحت إشراف الحكومة.

- إصلاح ١٩٨٦: جاء القانون عدد ٨٠ لعام ١٩٨٦ ليعيد الاعتراف بالجامعة ككيان قانوني، وألغى انتخاب العمداء، مع تعيين وزير التعليم العالي رئيساً لمجلس الجامعة، وشكّل ذلك انطلاقة لمرحلة جديدة من اللامركزية، إذ أُستحدثت ثلاث جامعات جهوية في العاصمة تونس والمنستير و صفاقس، تولت الإشراف على مؤسسات التعليم والبحث العلمي في مختلف المناطق.

- إصلاح ١٩٨٩: مثل القانون عدد ٧٠ لعام ١٩٨٩، والمنقح لاحقاً في ٢٠٠٠، نقطة تحول كبرى، فقد منح هذا القانون الجامعات الاستقلالية القانونية والمالية، ووسع من صلاحيات رؤسائها، ورسّخ مبدأ تعدد التخصصات، كما تم تأسيس هيئتين جامعتين: مجلس الجامعة الذي يضمن تمثيلاً واسعاً للهيئات الإدارية والتقنية، واللجنة العلمية البيداغوجية للإشراف على تنظيم وتحديث المناهج وطرق التدريس داخل الجامعة.

في المدة (١٩٨٦-٢٠٠٠)، أنشئت ١٣ جامعة عمومية تضم مؤسسات متنوعة موزعة في مختلف الجهات، مما سمح بتوسيع رقعة التعليم العالي وتوفير فرص الالتحاق به في المناطق الداخلية (كلاي واخرون، ٢٠٢٠).

الجدير بالإشارة هنا، ان تونس قد دخلت في هذه المدة مجال التعليم الافتراضي، اذ بادرت الحكومة الى تأسيس الجامعة الافتراضية التونسية (UVT - Virtual University of Tunis) عام ٢٠٠٢، تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وانطلقت تجربة التعلم الافتراضي التونسي في عام 2003م، تعد



أول تجربة لجامعة التعلم عن بعد في أفريقيا، وتمثلت مهمتها الرئيسية في تطوير الدورات والمناهج الدراسية القائمة على شبكة الإنترنت، وهي جامعة متعددة التخصصات، وتعمل على تزويد طلابها الاحترافية في الدورات التدريبية واحتياجات سوق العمل التونسي والدولي (السعودي، ٢٠١٩).

قام نظام الرئيس زين العابدين بن علي (١٩٨٧-٢٠١١) عام ٢٠٠٥ بمجموعة من الإصلاحات اطلق عليها "تونس الغد"، الهدف منها بناء "شراكة علمية وتكنولوجية واسعة مع الخارج" (Jules & Bouhlila، ٢٠١٨)، وأطلقت الحكومة التونسية عام ٢٠٠٦ برنامجًا طموحًا تحت عنوان برنامج تطوير التعليم العالي ودعم الجودة (PDESAQ)، يهدف إلى تحسين الكفاءة الداخلية للجامعات، وتعزيز قدرات الخريجين، ودعم اقتصاد المعرفة، هذا البرنامج كان جزءًا من التوجه العام لتبني مسار بولونيا (Kherigi & et al, 2020).

لضمان جودة التعليم العالي التونسي وتعزيز مصداقية شهاداته، أصدرت الهيئات المعنية في تونس في ٢٥ شباط ٢٠٠٨ القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨، يؤكد هذا القانون على أن الطالب هو محور العملية التعليمية، ويضمن حقه في متابعة دروسه والمساهمة في رسم مساره الأكاديمي، إلى جانب اطلاعه على البرامج والآفاق المهنية.

تضمن هذا القانون العديد من النقاط الأساسية التي تهدف إلى تطوير منظومة التعليم العالي، أبرزها (كاهي، ٢٠١٦):

- ضمان الجودة: التأكيد على أهمية الجودة في التعليم والبحث العلمي والإدارة.
 - تطوير المهام: تطوير مهام الجامعات لزيادة كفاءة الخريجين وفعاليتهم.
 - ريادة الأعمال: مساعدة الخريجين على إقامة مشاريعهم الخاصة، وإلزام الجامعات بتوفير الدعم اللازم.
 - الانفتاح: تعزيز انفتاح الجامعات على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
 - تعدد أساليب التكوين: إدخال أساليب تكوين جديدة مثل التكوين التطبيقي والتدريب الميداني.
 - تعزيز الاستقلالية: إقرار نظام التعاقد بين الدولة والجامعة لضمان استقلالية المؤسسات الجامعية.
 - التقييم وضمان الجودة: التأكيد على أهمية التقييم المستمر وإلزامية ضمان الجودة في البرامج الأكاديمية.
 - اعتماد نظام "LMD": إقرار نظام الإجازة، الماجستير، الدكتوراه للحفاظ على القيمة العلمية للشهادات التونسية.
 - مجانية التعليم: التأكيد على مجانية التعليم العالي العمومي.
- سعى هذا الاصلاح، نظريًا، إلى تجاوز النظام القديم وتكوين جيل جديد من الخريجين المؤهلين لسوق العمل، غير أن التطبيق الفعلي اتسم بمحاكاة غير مدروسة للنموذج الفرنسي، دون إدراك كافٍ للتحديات والعواقب المترتبة عن النقل القسري وغير المباشر للسياسات، فعلى الرغم أن هذا الإصلاح

ساهم في تطوير بعض المهارات المطلوبة، إلا أنه من جهة أخرى وقّر أرضية خصبة لتصاعد الاحتقان الاجتماعي الذي بلغ ذروته في انتفاضة كانون الاول ٢٠١٠، والتي قادها أساسًا الطلبة والعاقلون من خريجي الجامعات، وأدت إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني ٢٠١١ (Jules, ٢٠١٨) (&Bouhlila

المحور الثالث: سياسة الاصلاح الجامعي ٢٠١١-٢٠١٨

بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، توخت النخب الجامعية، أساتذة وباحثين، سياسة جديدة تراعي المرحلة التاريخية الجديدة في تونس والمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية والمستجدات البيداغوجية العلمية، فحررت البحث العلمي أمام الطلبة والباحثين وكوّنت ديمقراطيتها الداخلية النموذجية عبر انتخابات المجالس العلمية وتمثليات الطلبة، لذا غيرت القوانين القديمة المكبلة للحياة الجامعية وكسرت الأسوار التي بنيت في العقود الأخيرة فحمل الأساتذة الجامعيون عقولهم الخلاقة واتجهوا صوب المجتمع لمعاوضة جهوده (العياري، ٢٠٢٥).

أطلقت وزارة التعليم العالي عام ٢٠١١، برنامج دعم الجودة (PAQ)، الذي يهدف إلى تحسين معايير التدريس، وإدخال اللامركزية في تسيير الموارد المالية للمؤسسات الجامعية، غير أن التقدم في تفعيل نظام ضمان الجودة ظل بطيئًا، ولم تُصبح الهيئة الجديدة وظيفية إلا بعد صدور القانون التطبيقي سنة ٢٠١٣، مع استمرار التساؤلات حول مهامها وتركيزها وأولوياتها (Kherigi & et al, 2020).

انطلق مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس من إجماع واسع بين مختلف الفاعلين على وجود أزمة عميقة تعيشها هذه المنظومة منذ ما يقارب العقدين، أزمة شملت كافة مكوناتها، وتعود أسبابها بالأساس إلى خيارين سياسيين رئيسيين:

أولاً: سياسة التوسع الكمي التي اعتمدت منذ إصلاح عام ١٩٩١ الممول من البنك العالمي، والتي هدفت إلى ربح معركة التحدي الكمي" عبر استيعاب أعداد متزايدة من الطلبة، غير أن هذا التوسع لم يصاحبه تأهيل البنية التحتية ولا توفير الإطار التدريسي الكافي، كما غابت رؤية واضحة لرفع التحدي الكيفي وتحسين المستوى التعليمي، ثانيًا: تجاهل المقاييس والمعايير الدولية في مجال التكوين الجامعي والبحث العلمي في وقت كانت فيه هذه المعايير تشهد عولمة متسارعة بفعل التحولات العالمية، وقد نتج عن هذه الخيارات مشهد جامعي مشوه اتسم بظهور مؤسسات ارتجالية في فضاءات غير مهيأة، تفتقر إلى مقومات النمو والإشعاع، إضافة إلى طرق تسيير مركزية إدارية أضعفت الجانب الأكاديمي، كل ذلك أدى إلى تراجع المستوى العلمي وتدهور قيمة الشهادات الجامعية، مما ساهم في ارتفاع البطالة بين خريجي الجامعات وفقدان الجامعة لدورها كمصعد اجتماعي (حسين، ٢٠٢١).

في هذا السياق المتأزم، تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح شامل، ومع سقوط نظام زين العابدين بن علي عام ٢٠١١، أعلنت السلطات بعد الحراك الشعبي عن انطلاق التفكير والعمل على مشروع وطني للإصلاح، فتم تشكيل لجنة وطنية ضمت الوزارة، النقابات، وممثلي مجالس الجامعات، غير أن غياب اللجان الإصلاحية على مستوى المؤسسات



الجامعية اعتُبر ثغرة كبيرة أضعفت العملية، وقد تُوج المسار بانعقاد المؤتمر الوطني لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في كانون الاول ٢٠١٧، إلا أنه شهد مقاطعة الطرف النقابي احتجاجاً على تغييب مقترحاته وضعف التشاور، وهو ما كشف عن غياب التوافق بين مختلف الأطراف وعدم وضوح الرؤية المشتركة للإصلاح.

المخرجات الأساسية للمؤتمر تمثلت في: مراجعة شاملة لمنظومة "LMD"، تعديل كراس شروط الجامعات الخاصة، إعادة تنظيم الجامعات داخل مناطق جغرافية متعددة لتحقيق اللامركزية، وتوفير بطاقة رقمية للطلبة للانتفاع بخدمات عدة مثل المكتبات ووسائل النقل والمطاعم الجامعية والخدمات الصحية وغيرها، ورغم وجهة هذه المقترحات، فإنها اقتصرت على الجوانب التقنية ولم تُقرن بضرورة تغيير المنوال التنموي أو معالجة عمق الأزمة المتمثل في ضعف قدرة الخريجين على الاندماج بسوق العمل نتيجة قلة توافق التخصص الجامعي مع احتياجاته، علاوة على تدني جودة التعليم داخل الجامعات، سواء من حيث المناهج أو طرق التدريس أو الموارد التعليمية المتاحة، كما أن المشروع اتسم بالطابع الإنشائي وغياب الآليات العملية لتحقيق أهدافه، مع تركيزه على إعادة هيكلة الخارطة الجامعية وتعزيز استقلالية الجامعات ضمن مقاربة حوكمة رشيدة، من دون توضيح الكيفية العملية لضمان جودة التكوين أو ملاءمة مخرجاته مع سوق العمل.

أهم ما أُثير في النقاش هو إصلاح منظومة (LMD)، في إطار الانسجام مع النظم الدولية للتعليم العالي، بهدف زيادة قدرة خريجي الجامعات على الاندماج الفعلي في سوق العمل عبر تطوير المناهج وربط التخصصات الجامعية باحتياجات المجتمع، وقد جاءت هذه المنظومة بديلاً للنظام القديم (الأستاذية-الدراسات المعمقة-الدكتوراه) الذي اعتُبر طويل المدة وضعيف المردودية، تضمنت (LMD) نوعين من الإجازات: تطبيقية موجّهة مباشرة لسوق العمل، وأخرى أساسية تتيح متابعة الدراسات العليا، غير أنّ التجربة على مدى أكثر من عقد كانت مخيبة للآمال، إذ أفرزت مخرجات غير متلائمة مع حاجيات السوق، وتوزعت على أكثر من ألف شهادة في اختصاصات عديدة لا يحتاجها الاقتصاد الوطني، وقد حملت الوزارة مسؤولية الفشل إلى طرق التطبيق لا إلى المنظومة نفسها، لذلك دافعت عن تعديلها جزئياً عبر تحسين تدريس اللغات وإعادة تنظيم المسارات.

إن مشروع الإصلاح ظل رهين مسارات موازية تخص وزارات أخرى مثل التربية، التكوين المهني والتشغيل، والمرأة والطفولة، إلى جانب ارتباطه الوثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والمنوال التنموي السائد، إذ لا يمكن تطوير رأس المال البشري ضمن منظومة تقوم على الانتقائية والإقصاء وتفتقر إلى البعد النوعي، فالجامعة ليست مجرد مركز للتكوين المهني، بل هي فضاء لإنتاج المعرفة وصقل الكفاءات وتنمية تفكير واعٍ قادر على الابتكار والتجديد ومواجهة تحديات المجتمع (حسين، ٢٠٢١).

تطوير هيكلية التعليم العالي للجامعات:

تماشياً مع توجهات إصلاح (مسار بولونيا)، أصبح هيكل التعليم العالي في تونس يعتمد نظام (إجازة - ماجستير - دكتوراه) (LMD) ويمنح الشهادات التالية:

الإجازة (ليسانس- بكالوريوس): تستغرق ٣ سنوات دراسية؛ الماجستير: يمتد على سنتين دراسيتين؛ الدكتوراه: تتطلب ما بين ٣ و ٥ سنوات من البحث.

مع ذلك، هناك بعض التخصصات التي تعتمد مسارات دراسية مختلفة من حيث المدة وطبيعة التكوين، من أبرزها:
١-الهندسة والعمارة:

الهندسة: مسار يمتد لخمس سنوات (سنتان تحضيرية + ثلاث سنوات تكوين متخصص)، ويُتَوَجَّ بالحصول على الدبلوم الوطني للمهندس.

العمارة: يتطلب ست سنوات من الدراسة (سنتان تحضيرية + أربع سنوات تخصص)، ويُفضي إلى الدبلوم الوطني للمهندس المعماري.

٢- العلوم الطبية

الطب البشري: ٦ سنوات من الدراسة الأكاديمية (سنتان مرحلة أولى + أربع سنوات مرحلة ثانية)؛ تليها فترة تدريب عملي تدوم سنتين لأطباء الأسرة، أو من ٤ إلى ٥ سنوات لأطباء الاختصاص.

طب الأسنان والصيدلة: مدة الدراسة في كلا التخصصين هي ٦ سنوات.

الطب البيطري: لا تقل مدة الدراسة عن ٦ سنوات (MERIC-Net,2019).

تشير المؤشرات إلى نضج منظومة التعليم العالي العمومية، حيث استقرت بعض الجامعات الكبرى من حيث عدد المؤسسات الجامعية منذ سنة ٢٠١٠، مثل:

جامعة صفاقس (١٩ مؤسسة)، جامعة المنستير (١٦ مؤسسة)، جامعة قابس (١٥ مؤسسة)، جامعة جندوبة (١٣ مؤسسة)، جامعة منوبة (١٣ مؤسسة)، جامعة المنار (١٥ مؤسسة)، في المقابل، شهدت بعض الجامعات توسعا محدودا، مثل:

جامعة القيروان (إضافة ٣ مؤسسات منذ ٢٠١٠)، جامعة قرطاج (إضافة مؤسستين)، فيما شهدت بقية الجامعات توسعا أقل، إذ أدمجت فيها مؤسسة واحدة فقط منذ ٢٠١٠ (علوش واخرون، ٢٠١٩).

شهد عدد مؤسسات التعليم العالي استقرارًا منذ السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥، إذ لم تُسجل إضافات جديدة بعد إنشاء ثماني مؤسسات جامعية بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي: المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية بالقيروان، كلية العلوم والتقنية بسيدي بوزيد، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقلبية، المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان، المدرسة الوطنية للعلوم التكنولوجية المتطورة برج السدرية، المدرسة الوطنية للمهندسين بقفصة، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية بالقيروان (المنشأة حديثاً آنذاك) (علوش واخرون، ٢٠١٩).

استنادا إلى دراسة استقصائية شملت الأمناء العاميين لـ ١٠ من بين ١٣ جامعة، يتبين أن عدد الأقسام الأكاديمية التي تُشرف عليها الجامعات يتراوح بين ٣ و ٦٥ قسما، موزعة حسب التخصصات في مختلف المؤسسات الجامعية التابعة لها.



ويكشف تقرير مكتب الدراسات للتخطيط والبرمجة لسنة ٢٠١٦ عن أن جامعة صفاقس تُعد الأكثر تنوعاً من حيث عدد التخصصات، حيث تشمل ١٨ اختصاصاً مختلفاً، تليها: جامعة المنستير (١٣ تخصصاً)، جامعة سوسة (١٥ تخصصاً)، جامعة المنار (١٥ تخصصاً)، جامعة منوبة (١٢ تخصصاً)، وفي السياق ذاته، تُظهر بعض الجامعات توجهاً نحو تنوع عروض التكوين، مثل: جامعة قابس (١٦ تخصصاً)، جامعة قرطاج (١٧ تخصصاً)، جامعة تونس (١٢ تخصصاً)، أما الجامعتان المتخصصتان، وهما: جامعة الزيتونة: تركز أساساً على العلوم الشرعية والآداب، جامعة تونس الافتراضية: تهتم في مجالات التجارة والتخصصات الإعلامية (علوش وآخرون، ٢٠١٩).

حوكمة الجامعات التونسية

عقب الحراك التونسي وما تلاه في البلدان العربية، برز وعي مطرد بضرورة إرساء أنظمة حوكمة رشيدة تمكن الجامعات من الاضطلاع بدورها كاملاً وتطوير أدائها و مساهمتها في التنمية، إلا أنه ليس هناك أنموذج واحد للحوكمة بل نماذج عدة تختلف باختلاف البلدان، والمؤسسات، والإرث التاريخي والعوامل الثقافية والسياسية وأحياناً الاقتصادية، فمن المؤكد أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار كانت أهم التوصيات الواردة في المخطط الإستراتيجي الهادفة لدعم وتشجيع الحوكمة كالاتي (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥):

- ♦ إعادة تنظيم الهياكل التقريرية والاستشارية على كل المستويات (الوزارة، الجامعة، والمؤسسات) عادة تحديد مجالات كفاءتها وصلحياتها.
- ♦ تعزيز نظام التواصل والمعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية والمؤسسات الجامعية عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنمية الإدارة الإلكترونية.
- ♦ تركيز آليات تخول للجامعات في أن تكون فاعلة في التنمية.
- ♦ تعزيز مشاركة مختلف مكونات الجامعة في إدارة شؤونها.
- ♦ بعث آليات قيادة وتنظيم ومساءلة على كل المستويات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعات، مؤسسات).
- ♦ تركيز مجلس أعلى للتربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.
- ♦ مراجعة آليات تنسيق هياكل الإشراف المزدوج.
- ♦ دعم هيئات ووسائل الحوكمة والتقييم (نظام يقظة والمراقبة مع معايير المقارنة).
- ♦ بعث ندوة رؤساء الجامعات.

منذ سنة ٢٠١١، أصبح رئيس الجامعة، الذي يتم انتخابه لمدة ثلاث سنوات، هو المسؤول الأول عن إدارتها، وهو من يرأس مجلس الجامعة، يتكوّن هذا المجلس من نائين منتخبين للرئيس، ومديري المؤسسات الجامعية، وثلاثة ممثلين عن الطلبة، بالإضافة إلى ممثلين عن الموظفين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات العامة، وممثلين عن الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يتولى

مجلس الجامعة اتخاذ قرارات تتعلق بالجوانب التعليمية والاكاديمية، وتحديد برامج الجامعة في مجالات التكوين والبحث العلمي والتعاون بين الجامعات، وتنظيم الحياة الجامعية، إضافة إلى وضع آليات لتحسين الأداء الأكاديمي والعلمي للمؤسسات التابعة له. كما يُصادق المجلس على الميزانية، ويبتّ في القضايا المحالة إليه من قبل رئيس الجامعة أو من طرف وزير التعليم العالي (علوش وآخرون، ٢٠١٩).

ومنذ السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩، أصبحت قرارات مجلس الجامعة ذات صبغة تنفيذية، بعد موافقة الوزير، أو تلقائياً بعد مرور شهر من تاريخ إرسالها إلى الوزارة دون اعتراض، أما الكاتب العام للجامعة، فلا تحدد النصوص القانونية صلاحياته بدقة، وهو يعمل غالباً بتفويض من رئيس الجامعة، وتضم إدارة الخدمات العامة خمس إدارات فرعية:

♦ الإدارة الفرعية للشؤون المالية: وتشمل مصلحة ميزانية الجامعة، مصلحة الحسابات والإشراف على ميزانيات المؤسسات.

♦ الإدارة الفرعية للموارد البشرية: وتشمل مصلحة شؤون المدرسين والإداريين والتقنيين والعملة، مصلحة نظم إدارة تكنولوجيا المعلومات.

♦ الإدارة الفرعية للتنقيب وتكنولوجيا المعلومات: وتشمل مصلحة الدراسات والتنقيب، مصلحة تكنولوجيا المعلومات.

♦ الإدارة الفرعية للبناءات والتجهيز: وتشمل مصلحة الدراسات التقنية ومتابعة مشاريع البناء، مصلحة المعدات والصيانة، مصلحة الكتابة الدائمة للجنة العقود.

♦ الإدارة الفرعية للشؤون القانونية والأرشفة والنشر: وتشمل مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات، مصلحة التوثيق والنشر والأرشفة.

أما إدارة الشؤون الأكاديمية والشراكة العلمية، فهي تمثل همزة الوصل المباشرة مع ست إدارات عامة بوزارة التعليم العالي، وهي:

الإدارة العامة للتعليم العالي، الإدارة العامة للبحث العلمي، الإدارة العامة لتقييم البحوث،

الإدارة العامة للتجديد الجامعي

الإدارة العامة للشؤون الطلابية، الإدارة العامة للتعاون الدولي.

وتضم هذه الإدارة فرعين رئيسيين:

١. الإدارة الفرعية لتنظيم عملية التعليم والتعلم والحياة الجامعية: مصلحة البرامج

والامتحانات والمناظرات الجامعية، مصلحة الشؤون الطلابية، مصلحة العلاقات مع المحيط والإدماج المهني.

٢. الإدارة الفرعية للبحث العلمي والتعاون الدولي والتقييم الجامعي: مصلحة البحث العلمي

والتقييم، مصلحة التعاون الدولي.



تطبيقاً لقرار وزاري صادر بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٠٨، تم اقتراح إحداث مرصد جامعي داخل كل جامعة، إلى جانب لجنة جودة بموجب المرسوم عدد ٢٧١٦ المؤرخ في ٤ آب ٢٠٠٨، كما نصّ المرسوم الحكومي عدد ١١٥٨ لسنة ٢٠١٦ على ضرورة إحداث وحدة حوكمة تُلحق بمجلس إدارة كل مؤسسة تعليمية عمومية (علوش وآخرون، ٢٠١٩).

برنامج ضمان الجودة:

أطلقت وزارة التعليم العالي برنامج ضمان الجودة في عام ٢٠١١، بهدف تحسين معايير التعليم، ولطرح نظام لامركزي جديد للإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن التقدم نحو تأسيس نظام ضمان جودة جديد كان بطيئاً جداً؛ فهئة ضمان الجودة التي نص عليها قانون عام ٢٠٠٨ لم تر النور إلا في تشرين الثاني ٢٠١٣ (Kherigi& et al,2020).

سعى البرنامج إلى توسيع استيعاب الجامعات، ومراجعة الإطار القانوني لمنحها هامشاً أكبر من الاستقلال، وإيجاد آليات تمويل توفر الحوافز لمؤسسات التعليم العالي لتحسين جودتها وأدائها، إلا أن تقرير التقييم في مجال ضمان الجودة كشف عن مقاومة كبيرة في أوساط بعض كبار المسؤولين للإصلاحات الأساسية لإدارة التعليم العالي، والتردد من أن ينظر إليهم على أنهم يدعمون إصلاحات، ربما تتعارض مع مبادئ الوسطية، وحددت أوجه القصور الرئيسة في مراقبة السياسات وتقييمها، بينما كان مفترضاً أن تجمع البيانات عن نتائج المشروع من "مرصد" جديدة، يفترض إنشاؤها في كل مؤسسة للتعليم العالي، وبمعزل عن هذا التقرير، يجب أن يُقرأ عدم إحراز تقدم يذكر في تأسيس الهيئة، أو في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، في سياق اتفاق شرف بين جميع أعضاء مؤسسات التعليم العالي، بمن فيهم القيادة السياسية في الحكومة ووزارة التعليم العالي، والهيكل البيروقراطي للوزارة، ورؤساء مؤسسات التعليم العالي واتحاد العمال الفاعل (الاتحاد العام التونسي للشغل) الذي تأسس عام ١٩٤٦ بقيادة فرحات حشاد، ويبدو أن انعدام المساءلة في النظام، عبر تغييب نظام ضمان الجودة، يلائم جميع هذه الأطراف (كلاي وآخرون، ٢٠٢٠).

استقلالية الجامعات:

تعاني الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية من ثقل بيروقراطية مركزية معيقة للتصرف الأمثل في الموارد، وعليه فإن استقلالية الجامعات هي شرط أساسي لتمكينها من مرونة التصرف في الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، ومن فاعلية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا تقرر الانتقال التدريجي إلى طور الاستقلالية الجامعية واللامركزية القرار، فقد تبين أن غياب الحريات الأكاديمية والديمقراطية وهشاشة استقلالية الجامعات على الصعيدين الإداري والمالي في ظل تواضع العائدات المالية وتعاضم تدخل الدولة في مفاصل كثيرة للتعليم العالي والبحث العلمي قد جعل من الأكاديميين مجرد موظفين وأعاون تنفيذ، لقد أفضت سياسات التعليم والانتداب المنتهجة إلى تماثل واسع بين الجامعات التونسية مما أفقد نظام التعليم العالي كل تنوع في التخصصات ومسارات التكوين، في ظل نظام جديد يمنح الجامعات الاستقلالية المنشودة ويكرس المنهج التشاركي سيقع إعادة

الاعتبار للأكاديميين والمفكرين المؤهلين الوحيدين لتولي مهام ابتكار الطرق والنظم الجديدة والرفع من الجودة الأكاديمية، شريطة تأسيس نظام يحقق توازن فعلي بين الأطراف ذات العلاقة بالمنظومة الجامعية بحيث لا تهيمن جهة واحدة على القرارات الأكاديمية والإدارية (علوش وآخرون، ٢٠١٩). وفي هذا الإطار تضمنت التوصيات الواردة في التخطيط الاستراتيجي (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥):

- ضمان الانتقال التدريجي والإرادي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى الاستقلالية على المستوى الأكاديمي والإداري والمالي.

- التزام الدولة بدعم تمويلها للتعليم العالي والبحث العلمي

لقد أدخل قانون ٢٠٠٨ مفهومًا جديدًا للاستقلالية الجامعية، لكنه لم يحدده بشكل دقيق، إذ تبتى رؤية تجعل من الجامعة مؤسسة إدارية ذات قدرة على صياغة استراتيجياتها وتنفيذها، غير أنّ هذا التصور تغير بعد عام ٢٠١١، حيث ارتبطت الاستقلالية أكثر بفكرة تعزيز الحريات الأكاديمية، والسعي إلى التحرر من الضغوط السياسية والدينية الخارجية.

برز توجه الاستقلالية كآلية لتعزيز الحريات الجامعية بوضوح في المرسوم القانوني عدد ٣١ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٦ نيسان ٢٠١١، الذي غير بعض أحكام قانون ٢٠٠٨، فقد نصّ على انتخاب رؤساء الجامعات، وانتخاب عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي (وليس العمداء فقط كما كان في السابق)، هذا التوسيع للقاعدة الانتخابية منح مجلس الجامعة دورًا أقوى، وعزز الطابع التنفيذي لقراراته.

ومن أبرز التعديلات القانونية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥):

- يُنتخب رئيس الجامعة من بين أساتذة التعليم العالي (أو من يعادلهم في الرتبة)، ويُسمّى بأمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- يساعد رئيس الجامعة نائب أو نائبان يُسمّون أيضًا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- تُدار الكليات من قبل عمداء، والمعاهد والمدارس العليا من قبل مديري يُنتخبون من طرف المدرسين القارين (دائمين)، ويُسمّون لمدة ثلاث سنوات.
- بالنسبة لمجلس الجامعة تقرر اجتماعه مرة كل شهرين على الأقل للتداول في المسائل التعليمية والعلمية والإدارية، وتصبح قراراته نافذة إمّا بعد موافقة الوزير المكلف بالتعليم العالي أو بعد مرور شهر دون اعتراض، وفي الحالات الاستثنائية، يتدخل الوزير مباشرة لضمان استمرارية سير الهياكل الجامعية.
- احتل موضوع الاستقلالية موقعًا مركزيًا في النقاشات حول إصلاح التعليم العالي، فكان من ضمن مشروع الإصلاح تعزيز الحوكمة الجيدة وتحسين إدارة الموارد هو أحد الأهداف الرئيسية،

وينقسم هذا الهدف إلى ثلاثة محاور فرعية:

- الترويج للحوكمة على جميع المستويات.
- إرساء استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- اعتماد نظام إدارة يركز على تحسين الأداء على مستوى الوزارة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

غير أن هذه الخطة الاستراتيجية لم تحدد بدقة حدود الاستقلالية داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، لذلك ظلّ الإطار القانوني لسنة ٢٠٠٨، إلى جانب هيكل المؤسسة العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية، المرجع الأساس في تجسيد مسار الاستقلالية الموعودة.

ترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم

سعى مشروع الاصلاح للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٥ إلى تجاوز العقبات الاستراتيجية والتشريعية والتنظيمية والتعليمية التي أثرت على مستوى التكوين الجامعي والتي رصدتها عملية التشاور والتقييم، عبر تركيز المنظومة الجامعية لتكوين وتقييم الطالب وذلك عبر تحقيق الاهداف الاتية(علوش واخرون،٢٠١٩):

- **دعم التدريب الذاتي:** تقوم المناهج الحديثة على تطوير قدرات الطالب على التعلم والتدريب الذاتي، وينبغي العمل على إعداد دليل مرجعي للنماذج التعليمية لاستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتربية وتوظيفها حسب المسالك الجامعية بما ينمي التدريب الذاتي للطلاب، تحسين مهارات الأساتذة في استعمال التكنولوجيا والتقييم الذاتي، وتوفير منصات للتكوين عن بعد، وإحداث مسارات تكوين تمنح شهادات معتمدة.
- **توفير آليات لمتابعة التكوين:** من الضروري ان تضع الجامعات آليات لتلافي المشكلات التي يشكو منها الطلبة من حيث المكتسبات الاساسية، انطلاقا من أن تحسين جودة مدخلات التعليم العالي تقتضي زمنا معيناً لتحقيقها ويمكن أن يتم ذلك عبر تمكين الطلبة من معالجة مشكلاتهم، وتحسين التوجيه المدرسي والجامعي.
- **تسهيل انتقال الطلبة بين التخصصات والاعتراف بمكتسباته السابقة:** اقيمت منظومة (LMD) على مبادئ عامة تهدف إلى مرونة التكوين وتحريك الطلبة بين التخصصات مع تقدير مكتسباتهم. ولتحقيق ذلك لابد من دعم وتفعيل الإجراءات التي تسمح بالحركية بين التكوين التطبيقي، الأساسي، والهندسي، وبين المؤسسات المختلفة، وايضا تعديل النصوص المتعلقة بالمعادلات للاعتراف بالأرصدة المكتسبة نهائياً، ووضع إجراءات تسهّل انتقال الطلبة بين التكوين المهني، والتكوين الجامعي، والإجازة التطبيقية(تعني اجازة جامعية عملية اكثر من الاجازة النظرية هدفها التركيز على المهارات التطبيقية التي تؤهل الطالب لسوق العمل).

- **مراجعة مناهج التكوين باعتماد المعايير الدولية:** لجعل الشهادات الوطنية معترفًا بها دوليًا وتسهيل الاعتراف بالكفاءات الوطنية في الخارج، من الضرورة اعتماد معايير الدول المتقدمة عند تحديث انماط التكوين خارج نظام (LMD) وتعد اللجان الوطنية القطاعية هي الأنسب لتنفيذ هذه الإصلاحات، نظرًا لخبرتها ومعرفتها الدقيقة بخصوصيات مجالات التكوين ومتطلباتها الدولية، لاسيما في الهندسة، والطب، والصيدلة، والهندسة المعمارية.

- **تحسين نظام (LMD):** أكدت التقييمات الأولية لطريقة اعتماد منظومة (LMD) انها تمت بسرعة ودون إعداد علمي كافٍ لإصلاح هيكلي بهذا الحجم، سواء من ناحية تجهيزات التعليم والمعدات الإدارية أو من حيث تأهيل الهيئات التدريسية والإدارية لمواكبة النظام الجديد، ومع ذلك، فإن المشكلات التي ظهرت لم تكن بسبب خلل في المنظومة نفسها، بل نتيجة سوء تطبيقها، لذلك فإن عملية الاصلاح تقتضي معالجة المشكلات الاستراتيجية والتشريعية والتنظيمية التي تم رصدتها، وذلك عن طريق :

- إجراء فحص لكافة التعديلات التشريعية والترتيبية الضرورية لإصلاح النصوص الخاصة بنظام (LMD).
- تشكيل لجنة متابعة لمراجعة النصوص المعمول بها.
- تعزيز تكوين الخبراء المرجعيين المؤسستين في نظام (LMD) لمواكبة النظام في الاقسام العلمية والادارية.
- الدعم المتواصل للجمهور المكون (مدرسون، إداريون، طلبة) مع رصد الميزانيات الضرورية لذلك.

- تحسين إجراءات تكوين اللجان الوطنية القطاعية:

تثميناً للدور الذي تضطلع به اللجان الوطنية القطاعية في نظام (LMD) تقرر أن يتم تعهد هذه الهيكل بالإصلاح عبر الاجراءات الاتية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥):

- إصدار الأمر المتعلق بتنظيم اللجان الوطنية القطاعية وتعيين أعضائها للقيام بمهامهم.
- اختيار أعضاء اللجان الوطنية القطاعية من طرف الجامعات بناء على شبكة تقييم شفافة.
- طلب للترشحات مع الاقتصار على مدتين نيابيتين متتاليتين فحسب، قدر الامكان.
- رصد ميزانية لعمل اللجان الوطنية القطاعية.
- التوسيع في صلاحيات اللجان الوطنية القطاعية لتمثيل القطاع في علاقته بالجامعات المهنية.
- إنجاز قاعدة معطيات وطنية لعروض التكوين لتعزيز مقروئيتها عبر تثمين بوابة التوجيه والتكوين.



- مراجعة أنظمة تقييم الطلبة:

سعيًا إلى تجاوز مختلف الصعوبات التي عبرت عنها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمدرسون الجامعيون والطلبة على صعيد تطبيق أنظمة التقييم والامتحانات الواردة في نظام (LMD)، اتجه برنامج الإصلاح إلى إحداث لجنة وطنية متعددة الاختصاصات تتكون من ممثل عن كل لجنة وطنية قطاعية لتجميع أعمال كل منها مع احترام المبادئ المتعلقة بالمحافظة على مفهوم الشهادة الوطنية، والتخفيف من نظام التقييم، توحيد طرق التقييم في جميع التخصصات ضمن كل مجال دراسي، تحديث أساليب تقييم تعلم الطلبة أثناء الدراسة، واحترام المبادئ العامة للتقييم، مع الحرص على تكوين المدرسين في التقييم وعلومه.

تضمن مشروع الإصلاح، تمكين بعض الاختصاصات من العدد الكافي من المدرسين الأكفاء بناءً على احتياجات سوق العمل، نظرًا للنقص الكبير في عدد المدرسين المؤهلين في جملة من الاختصاصات مثل اللغات الأجنبية، والفنون والحرف والتصميم، اتجه الرأي إلى تطوير التعاون الدولي كحل انتقالي لصعوبات هذه الاختصاصات، واعتماد سياسة خاصة لتكوين المدرسين بهدف تحسين جودة التعليم وزيادة فرص توظيف خريجي هذه التخصصات.

سعت الجامعة التونسية إلى تشجيع مسالك الامتياز في مختلف المجالات وللغرض يجدر العمل على تصميم برامج خاصة بمسالك تكوين تقوم على الامتياز في كل جامعة، وتوفير كافة المتطلبات التي تضمن جودة عالية في التكوين ووضع الآليات المناسبة لاختيار الطلبة وتوفير الإجراءات التحفيزية الضرورية لهم (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥).

ملاحظات حول الهيكل التنظيمي للجامعات:

على الرغم من أن الهيكل التنظيمي الحالي للجامعة يهدف إلى توضيح العلاقات الوظيفية والتراتبية بين مكوناتها، إلا أنه يعاني من ثلاث مشكلات رئيسية:

١. غياب القدرة على تنفيذ المهام الاستراتيجية:

هناك خلل في التوازن بين إدارة الخدمات العامة، التي تضم خمس إدارات فرعية و١١ مصلحة، وإدارة الشؤون الأكاديمية التي لا تحتوي إلا على إدارتين فرعيتين وخمس مصالح، ما يدل على هيمنة الطابع الإداري والمالي على حساب الوظائف الاستراتيجية، كما تفتقر الجامعة إلى آليات فعالة للقيادة والحوكمة مثل المرصد، ومراكز تطوير المهارات، ولجان الجودة، وغيرها من الهيئات التي غالبًا ما توجد نظريًا دون فاعلية حقيقية.

٢. ضعف التواصل والتكامل بين الجامعة ومؤسساتها:

تفتقر العديد من المؤسسات الجامعية إلى هياكل تنظيمية خاصة بها، وتُجبر على تأدية وظائفها في غياب وحدات متخصصة في مجالات مثل العلاقات الدولية أو الجودة والتقييم.

٣. التفاوت بين التخطيط التنظيمي للوزارة والجامعة:

في الوقت الذي تزخر فيه الوزارة بهيكل الحوكمة والتوجيه والاستشراف، فإن الجامعات تعاني نقصاً كبيراً في مثل هذه الآليات، ما يضعف من قدرتها على تحقيق استقلاليتها وفعاليتها في إدارة شؤونها الأكاديمية (علوش وآخرون، ٢٠١٩).

المحور الرابع: الفرص والتحديات امام الاصلاح الجامعي

اولاً: الفرص

انفتاح سياسي وتشريعي:

يعود أول تشريع قانوني حديث ينظم تكوين الجمعيات في تونس إلى ١٥ ايلول ١٨٨٨، عندما أصدر الوالي علي باي الثالث (١٨٨٢-١٩٠٢) أمراً يحدد الإطار العام لممارسة هذا الحق، مما أتاح للتونسيين فرصة إنشاء جمعيات ثقافية وعلمية وشبابية ورياضية وغيرها، وهو ما يعني أن نشاط هذه الجمعيات آنذاك كان يقتصر على الأهداف والمطالب ذات الطابع الاجتماعي (عينه وصافا، ٢٠٢٥).

بعد الاستقلال، ومع اعتماد دستور الجمهورية التونسية في الأول من حزيران ١٩٥٩، صدر القانون عدد ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ السابع من تشرين الثاني من العام نفسه ليشكل الإطار القانوني المنظم للجمعيات في تلك المرحلة، وقد خضع هذا القانون لتعديلين: الأول في الثاني من اب ١٩٨٨، والثاني في الثاني من نيسان ١٩٩٢، اذ عرّف الجمعية بأنها "اتفاقية يتم بمقتضاها جمع معلومات أو نشاط شخصين أو أكثر بصفة دائمة ولأغراض غير مادية لا تهدف إلى تحقيق الربح".

أقر القانون تصنيفاً إلزامياً للجمعيات وفق مجالات نشاط محددة، ما ضيق من حرية المبادرة وأجبرها على العمل ضمن أطر ضيقة، وقد تميز كذلك بطابعه الجزري عن طريق منح وزير الداخلية سلطة تقدير العقوبات، فضلاً عن غياب أحكام مالية دقيقة تتيح مراقبة تمويل الجمعيات (عينه وصافا، ٢٠٢٥).

مثل المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ نقلة نوعية في التشريع التونسي المنظم للجمعيات، إذ جاء في سياق التحولات السياسية والاجتماعية بعد الثورة ليكرس حرية تأسيس الجمعيات ويعزز دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة الفاعلة في بناء الدولة ودفع التنمية المجتمعية، وقد أعد مشروع المرسوم من قبل لجنة خبراء بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الحراك الشعبي، وتضمن (٤٩) فصلاً موزعة على (٩) أبواب، اتسمت أحكامها بالوضوح وتقليل مساحة التأويل، ونصّ الفصل الأول على ضمان حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها، ودعم استقلالية المجتمع المدني، والمساهمة في تطويره، فيما عرّف الفصل الثاني الجمعية بأنها "اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف، باستثناء تحقيق أرباح"، وأكد الفصل الثالث على التزام الجمعيات باحترام مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان، وفقاً للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس (سلامة، ٢٠١٦).

امتاز المرسوم الجديد بتبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات، تماشيًا مع المعايير الدولية، خاصة الفصل ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية



والسياسية، حيث أُلغى نظام الترخيص المسبق واستبدله بنظام التصريح، كما أُلغى السلطة التقديرية لوزارة الداخلية، وبذلك قطع المرسوم مع النهج التقليدي الذي ميز قانون ١٩٥٩، فخفض من الشروط والإجراءات المعقدة وشجع المواطنين على تأسيس الجمعيات والانخراط فيها بحرية. وقد انعكس هذا الإطار القانوني الجديد بوضوح على المشهد الجمعياتي، إذ شهد القطاع توسعاً غير مسبوق، فوفق إحصائيات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، بلغ عدد الجمعيات الناشطة في تونس ٢٢,٦٧٦ جمعية حتى ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠، ويعكس هذا النمو الكمي استجابة المرسوم لتطلعات المجتمع التونسي في تعزيز حرية التنظيم المدني، محققاً هدفه الأساسي المتمثل في تحرير قطاع الجمعيات وتمكينه من أداء دور أكثر فاعلية في الحياة العامة (عينة و صافا، ٢٠٢٥).

دعم المجتمع المدني:

قبل الحراك الشعبي، كان المجتمع المدني يعاني من ضعف شديد بسبب تبعيته للنظام وغياب الموارد، ما جعله عاجزاً عن الرقابة أو الدفاع عن الحريات، واقتصر نشاطه على أدوار اجتماعية وثقافية محدودة، وقد استعمله نظام زين العابدين بن علي أداة لتلميع صورته أكثر من كونه وسيلة للإصلاح، ورغم وجود منظمات حقوقية منذ السبعينيات، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وهي أول جمعية تظهر من نوعها في القارة الأفريقية والوطن العربي تأسست في السابع من أيار ١٩٧٧، وفرع منظمة العفو الدولية، ظل تأثيرها محدوداً (سلامة، ٢٠١٦).

بعد عام ٢٠١١، تحوّل المجتمع المدني إلى فاعل أساسي في صياغة القوانين (مثل قانون الهيئة المستقلة للانتخابات والعدالة الانتقالية)، والمشاركة في الحوار حول الدستور، والانخراط في مشاريع تنمية تخص الشباب والمرأة والمناطق المهمشة، وعلى الرغم من الانقسامات السياسية، أثبت أنه قوة رقابية في المسار الديمقراطي الناشئ (سلامة، ٢٠١٦).

الحركة النقابية والطلابية:

يشكل الاتحاد العام التونسي للشغل الركيزة الأبرز للمجتمع المدني، وعلى الرغم من فقدانه جزءاً من استقلاله في فترات سابقة، فقد أدى بعد الثورة دوراً تفاوضياً محورياً، قاد الحوار الاجتماعي ووقع الميثاق الاجتماعي عام ٢٠١٣، مما أسهم في تحسين الأجور والعدالة الاجتماعية، كما أكد في مؤتمره عام ٢٠١٧ تمسكه بدوره الاجتماعي والوطني معاً، أما الحركات الطلابية، فمثلها أساساً الاتحاد العام لطلبة تونس، وهو منظمة نقابية طلابية تأسس في العاشر من شباط ١٩٥٢ سراً تحت اسم الاتحاد العام للطلبة التونسيين بدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل، عقد مؤتمره التأسيسي العلني في باريس في تموز ١٩٥٣، لكنه فقد نفوذه منذ السبعينيات لصالح تيارات يسارية، قومية، وإسلامية، وفي عهد زين العابدين بن علي، تراجعت فعاليتها بسبب القيود الرسمية واستقطاب النخب (كيم وكواشي، ٢٠٢٠).

ادى المجتمع المدني دورًا محوريًا في الحراك الشعبي وإسقاط نظام بن علي، وتُوَجَّ نضاله بإصدار المرسوم ٨٨ لسنة ٢٠١١ والفصل ٣٤ من الدستور الضامنين لحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، كما اسهم في إنقاذ المسار الانتقالي عبر الحوار الوطني الذي قادته الرباعية (الاتحاد العام للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية - منظمة وطنية تمثل اصحاب المؤسسات وأصحاب المشاريع والأعمال وتضم كل الهياكل المهنية في جميع القطاعات الاقتصادية في تونس تأسس في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٧، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للمحامين- تُعدّ الهيئة الوطنية للمحامين بتونس من أبرز المنظمات المهنية في البلاد، إذ ادت منذ تأسيسها عام ١٩٦٣ دورًا وطنيًا ومحوريًا في الدفاع عن الحقوق والحريات) وقد حازت هذه المنظمات جائزة نوبل للسلام ٢٠١٥ (عينة و صافا، ٢٠٢٥).

بعد الثورة، شهدت الجمعيات نموًا سريعًا، إذ ارتفع عددها من ٩٩٦٩ عام ٢٠١٠ إلى ١٤٩٦٦ عام ٢٠١٢، مع تزايد مشاركة النساء والشباب، وفي ظل الاضطرابات، اعتمد المجتمع المدني استراتيجيات متعددة، مثل النقاشات العلنية، الإعلام، شبكات التواصل، المظاهرات السلمية، والتنسيق مع الأحزاب والمؤسسات لتحقيق الإصلاحات (عينة و صافا، ٢٠٢٥).

إن تعزيز دور المجتمع المدني في تونس في مجال صنع السياسات العامة والحوكمة يتطلب ثمة اجراءات، والتي أكد عليها إعلان تونس من أجل تعزيز ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة المنبثق عن المنتدى الدولي الذي عقد في ٢٢ و٢٣ اذار ٢٠١٨، الذي دعى إلى:

-إشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات العامة وتقييمها.

-تطبيق مقتضيات المرجعيات الدستورية ذات الصلة بأدوار المجتمع المدني.

-الدعوة إلى إستحداث هيئات وآليات للحوكمة والوساطة والوقاية مثل **هيئة الحقيقة والكرامة** - مؤسسة رسمية تأسست بعد الثورة وفقا للقانون الاساسي عدد ٥٣ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بارساء العدالة الانتقالية- **ومؤسسة الوسيط** - هيئة مستقلة مهمتها الوساطة بين المواطنين والادارة العامة تأسست ١٩٩٢ استمر عملها بعد الثورة بعد تحديثها وجعلها أكثر استقلالية_ **والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** هيئة عمومية مستقلة تأسست بعد الثورة التونسية سنة ٢٠١١ بصفتها هيئة مؤقتة واصبحت دائمة وفقا لقانون ٥٩ لسنة ٢٠١٧.

-تأكيد جانب الردع الإجتماعي الذي يجب أن تمارسه الأطراف الإجتماعية الفاعلة والبعد التوعوي والتنقيفي والتعليمي والتدريبي والإعلامي الذي يعزز قدرات المجتمع ويمكنه من تقوية قيم المواطنة وسيادة القانون (كيم وكواشي، ٢٠٢٠).

الدعم الدولي:

شهدت المدة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجوهرية في قطاع التعليم العالي في تونس، بدعم مباشر من البنك الدولي (قرض بقيمة ٧٦ مليون دولار) ومن الاتحاد الأوروبي عبر برنامجي



Erasmus+ و Erasmus Mundus Programme و Tempus Programme)، وقد شملت هذه الإصلاحات تدريب نخبة من الأساتذة الجامعيين على مقاربات الجودة وتقييم البرامج الأكاديمية (Kherigi& et al,2020).

تمت قيادة تنفيذ إصلاح نظام (LMD) من قبل لجنة وطنية للتوجيه، مكلفة باقتراح درجات الإجازة الجديدة ومراجعتها والمصادقة عليها من قبل وزارة التعليم العالي، وقد جاء هذا الإصلاح استجابة للتوسع السريع الذي شهده قطاع التعليم العالي منذ تسعينيات القرن الماضي، والذي حول التعليم من مسار نخبة إلى تعليم شامل، ما فرض تحديات كبرى تتعلق بضمان الجودة وملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، هذا التحدي لا يقتصر على تونس، بل يشمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي شهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات بطالة خريجي الجامعات، إذ وصلت في تونس ومصر إلى نحو 30% عام 2013 (Kherigi& et al,2020).

يعد التعاون الدولي ركيزة أساسية في سياسة التعليم العالي بتونس، فمنذ انضمامها الرسمي إلى برنامج تمبوس عام 2002، شاركت تونس في 31 مشروعاً يهدف إلى دعم بناء القدرات، وإلى جانب مشاركتها ببرامج الاتحاد الأوروبي (Erasmus Mundus Programme و Tempus Programme و Erasmus+)، شاركت كافة مؤسسات التعليم العالي التونسية أيضاً في البرنامج التونسي-الأمريكي عام 2014 الذي يوفر منحاً دراسية للماجستير والدكتوراه والبحث العلمي؛ برنامج Fulbright، برنامج PEER (الشراكة من أجل تعزيز البحث العلمي)؛ برنامج Thomas Jefferson Scholarship، وبرنامج Tech+، إلى جانب البرامج والاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، أبرمت تونس عدداً من الاتفاقيات مع بلدان آسيوية، والولايات المتحدة، ودول الجوار الإقليمي، وتُشرف الإدارة العامة للتعاون الدولي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إبرام وتوقيع هذه الاتفاقيات، التي تتركز أساساً على محاور التعليم العالي، البحث العلمي، الابتكار، التكنولوجيا، وتنقل الطلبة، وشملت بعض الاتفاقيات مجالات إضافية مثل الثقافة، اللغات، والتعليم (MERIC-Net,2019).

أما على الصعيد الإقليمي، تربط تونس علاقات تعاون قوية مع دول المغرب العربي، لاسيما المغرب والجزائر، في مجالات التبادل الطلابي والبحثي، كما سعت لتوسيع آفاق الشراكة مع بلدان أفريقية وسعت إلى استقطاب الطلبة الأفارقة جنوب الصحراء (MERIC-Net,2019).

تنقل الطلبة:

قادت لجنة إصلاح نظام (LMD) استجابة للتوسع الكبير في القطاع منذ التسعينيات، وما صاحبه من تحديات في الجودة ومواءمة المخرجات مع سوق العمل، ففي مجال تنقل الطلبة، أقرت آليات متنوعة تشمل، الدراسة في الخارج لطلبة الإجازة والماجستير، مشاريع التخرج لطلبة الهندسة، منح بحثية لطلبة الدكتوراه، والإشراف المشترك لأطروحات الدكتوراه بشهادات مزدوجة، أما الطلبة الأجانب، فيمكنهم الالتحاق بالمؤسسات العمومية أو الخاصة عبر اتفاقيات ثنائية أو تسجيل مباشر، مع فتح بعض الجامعات الخاصة التونسية لفروع في أفريقيا جنوب الصحراء (Kherigi et al, 2020).

وتُعد معادلة الشهادات شرطًا أساسيًا للاعتراف الأكاديمي، وتشرف عليها اللجنة الوطنية واللجان القطاعية وفقا للتخصصات العلوم، القانون، الطب، الهندسة، الآداب، إلخ (Kherigi et al, 2020).

بعد الثورة، تطورت الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي التونسية والبريطانية، ففي عام ٢٠١٣ أُطلق مشروع (METALIC II EU) ضمن برنامج (Erasmus Mundus) لتعزيز تنقل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وتنمية القدرات القيادية، وادى المجلس الثقافي البريطاني دورًا مهمًا عبر مبادرات مثل، إنشاء الجامعة الافتراضية التونسية (٢٠١١)، تعاون في مجال البحث بين كلية الصيدلة بالمنستير والحدائق النباتية الملكية، وتدريب ١٢٠ أستاذًا جامعيًا وفق معايير دولية (٢٠١٣)، وفي ٢٠١٤ بدأ مشروع تعاون بين كلية تونس للأعمال وكلية لندن للاقتصاد، تركزت أغلب هذه الشراكات على الآداب والعلوم الإنسانية، لاسيما اللغات والآداب، بينما كان الحضور العلمي والسياسي محدودًا، تطور التمويل من دعم التدريس والبحث إلى تعزيز القدرات المؤسسية والقيادية (British Council, 2014).

عقب الثورة تعزز الاهتمام البريطاني، فارتفع عدد الطلبة التونسيين في جامعات بريطانية مرموقة (Cambridge، King's College، Birmingham، LSE)، وانتفع أكثر من (١٥٠) تونسيًا من منحة Chevening، ويعمل أكاديميون تونسيون في جامعات بريطانية، ويزور سنويًا ٢٠-٣٠ باحثًا بريطانيًا تونس دون قيود على تأشيرة الدخول (British Council, 2014).

منذ ٢٠١٢ عمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على دعم إصلاح التعليم العالي في تونس بهدف تعزيز القوى التشغيلية وربط مخرجات الجامعات بمتطلبات سوق العمل. شملت الجهود:

- إطلاق مشاريع التعليم من أجل التشغيل والتعليم العالي والتشغيلية بتمويل بلغ ٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٦.

- تكوين الشباب في المهارات التقنية واللغات والحاسوب وريادة الأعمال عبر شراكات مع القطاع الخاص.

- تحسين الخدمات الطلابية ودعم الجامعات في المناطق المحرومة.
- إنشاء أنظمة لمعلومات سوق العمل وآليات للتوافق بين تكوين الطلبة وحاجات أرباب العمل.
- تعزيز حوكمة التعليم العالي عبر برامج البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٨) لرفع جودة التعليم وربطه بالقدرة التنافسية للقطاع الخاص (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٦).

مؤل الاتحاد الأوروبي مشاريع كبرى في التعليم العالي التونسي (Erasmus+، Tempus، Capacity Building) لتعزيز الجودة والتقييم والاعتماد، وتحسين تفاعل الجامعات مع محيطها، وقد أسهمت في إدخال أساليب جديدة، رفع مهارات الفرق، إنتاج تقارير وأدلة، وإنشاء منصات تعاون، لكن هذه المشاريع واجهت عراقيل أهمها، غياب هياكل واضحة للتنفيذ والمتابعة، نقص الكفاءات، غياب نظام معلومات متكامل، وعدم توافق الرؤية الأوروبية مع



احتياجات الجامعات التونسية، مما جعل استدامة التجارب وإدماجها محدوداً (علوش واخرون، ٢٠١٩).

التحول الرقمي في الجامعات التونسية:

اشرنا سلفاً عن تأسيس الجامعة الافتراضية، ومنذ تأسيسها ادت هذه الجامعة دوراً رئيساً في تنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية في التعليم العالي، اذ ركزت على اعداد بنية أساسية مناسبة لتطوير التعليم الافتراضي، ودمج تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل التعليم في النظام الجامعي التونسي على المستوى التعليمي، إلى جانب عمل برامج التدريب على إصدار الشهادات عبر الإنترنت من أجل تشجيع التطوير المهني لمعلمي التعليم العالي، وتجديد ممارسات التدريس عبر التكنولوجيا الرقمية التي استعملت على نطاق واسع في الجامعات، ولا سيما عبر شبكة ادارة التعليم الافتراضي، وتم تطوير التعليم الرقمي في المشاريع الجامعية في تونس بالتعاون الوثيق مع الجامعة الافتراضية والمؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال، فضلاً عن القيام بإجراءات توعية وتدريب جديدة لصانعي القرار في المؤسسات من أجل فهم أفضل للإمكانيات الرقمية وتطوير الجامعات والمؤسسات والاستجابة للتحديات، وتم تعزيز القيادة الرقمية في الجامعات عبر اقتراح إنشاء نواب للرئيس المسئول عن التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي هذا السياق أعدت الجامعة خطة استراتيجية (٢٠١٦-٢٠١٩) وأصبحت أول جامعة تونسية تمتلك خطة للتنمية الاستراتيجية وذلك كل أربع سنوات ولها رؤية طويلة المدى توضح موقفها حتى عام 2020م، وفي ضوء التوجهات المباشرة لخطة الاستراتيجية بدأت الجامعة في مشروعها التأسيسي ضمن إطار المشروع التعليم المدمج، لتطوير الجامعة وتحقيق التعليم الرقمي نحو رحلة الانطلاق إلى الأزدهار عبر تحسين جودة الأداء والإدارة، وتعزيز ذاتية الجامعة، والاهتمام بالتقويم الداخلي والخارجي من أجل الاعتماد الدولي (السعودي، ٢٠١٩).

تعزيز الحريات الأكاديمية:

في عهدي النظامين الحبيب بورقيبة، وعهد زين العابدين بن علي، كانت الجامعات مسيطر عليها بصرامة، لاسيما في المجالات السياسية والإنسانية، المتمثلة في المناهج، التعيينات، الأنشطة الفكرية، جميعها كانت خاضعة لرقابة الدولة، مما حدّ من حرية الفكر والنقاش الأكاديمي. بعد ثورة ٢٠١١، شهدت الجامعات التونسية نقطة تحوّل تاريخية في مناخ الحريات، إذ أُتيح لأول مرة منذ عقود المجال أمام أساتذة وباحثين لتداول نقاشات نقدية بلا وجل عن موضوعات كانت تعد محظورة طيلة عهد النظام السابق، في مجالات سياسية واجتماعية وتاريخية، الى جانب عودة نخب علمية من المنفى، وظهر حراك فكري ونشاط جامعي متنوع، مما جعل الجامعات التونسية محورا للتفكير النقدي والمجتمعي، على الرغم من هذه البداية الجيدة، لكن تحقيق استقلالية أكاديمية فعلية ظلت هشة، فالضغوط السياسية والإدارية ظلت قائمة، والتمثيل المؤسساتي للجامعة لم يكن محصناً من تأثيرات السلطة، مما جعل حرية الفكر والنقد والتعبير عرضة لتقلبات الواقع

السياسي، لذا، على الرغم من التحسّن الواضح في مرحلة ما بعد الثورة، يمكننا القول إن الحريات الأكاديمية لم تترسخ بالكامل (Forum Transregionale Studien, 2024).

ثانياً: التحديات:

سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية:

عقب ثورة عام ٢٠١١، تعثّر مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بسبب خلافات النخب حول الدستور وصلاحيات المجلس التأسيسي، لتتحول الصراعات من بناء الديمقراطية إلى تقاسم السلطة، لاسيما بعد اغتيال السياسي التونسي شكري بلعيد في السادس من شباط عام ٢٠١٣، ورغم نجاح الحوار الوطني في تجنب الانهيار، أعاد الاستقطاب بين حزبي النهضة- حزب سياسي اسلامي تأسس عام ١٩٨١ على يد راشد الغنوشي، تحت اسم الحركة الإسلامية ثم تحول لاحقاً إلى حركة النهضة- ونداء تونس- حزب علماني وسط-يميني، يجمع بين التوجهات المدنية والليبرالية والاشتراكية المعتدلة تأسس عام ٢٠١٢ على يد الباجي قائد السبسي-، المشهد إلى صراع أيديولوجي بعيد عن معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (سلامة، ٢٠١٦).

عانت النخب من قصور سياسي وغياب قيادات توافقية نتيجة إرث (نظام زين العابدين بن علي) الذي أضعف المعارضة وصنع نخبة هشة مرتبطة بالسلطة، ما جعلها تفتقر إلى برامج إصلاح جديدة، في المقابل، أصيب الشباب - عماد الثورة - بخيبة أمل وابتعدوا عن الحياة السياسية بعد شعورهم بأن النخب (تسلقت الثورة) وتجاهلت تحقيق مطالبها، وهكذا بقي المشهد السياسي التونسي أسير الاستقطاب وضعف الثقة بين النخب والمجتمع (سلامة، ٢٠١٦).

بشأن الوضع الاقتصادي، لم يلمس المواطنون وعود التحول الاقتصادي، إذ تباطأ تنفيذ الإصلاحات وتفاقم الاضطرابات الاجتماعية، تراجع متوسط نمو الناتج المحلي إلى ١.٤% مقابل ٤.٤% قبل الثورة، وارتفعت البطالة إلى ١٦.٢%، وانخفض الاستثمار والصادرات، وتدهور أداء القطاعات الصناعية والاستخراجية مع ركود الطلبين الداخلي والخارجي، فضلا عن ذلك زادت الهجمات الإرهابية عام ٢٠١٥ من حدة الأزمة، فمع تراجع إيرادات السياحة، ارتفع عجز الموازنة والدين العام، وتوسّع العجز التجاري،، إذ لم يتجاوز النمو ٠.٨%، وهكذا ظل الاقتصاد هشاً وغير قادر على تحقيق انتعاش مستدام بعد الثورة (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٦).

وعليه، شهدت تونس توالي حكومات قصيرة العمر بسبب تداخل أزمات اقتصادية وأمنية وسياسية، فقد تفاقم الوضع الاقتصادي الهش بارتفاع البطالة وتراجع الاستثمار والمديونية، وغدّت الخلافات الإيديولوجية والسياسية بين النخب الانقسام وأضعفت إدارة المرحلة الانتقالية، ورغم محاولات التوافق مثل وثيقة قرطاج، ظل الأداء الحكومي محدوداً دون حلول اقتصادية واجتماعية حقيقية، ما أدى إلى استقالات متكررة وسحب ثقة من حكومات عجزت عن تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق الاستقرار (هادي، ٢٠٢٠).



تفشي البطالة بين صفوف الخريجين:

ان إصلاحات التعليمية في التسعينيات وما بعدها لم تحد من الأزمة، إذ تضاعف عدد الطلبة دون موارد موازية، فارتفعت بطالة الخريجين (من ٣.٨% عام ١٩٩٤ إلى ١٠.٤% عام ٢٠٠٤)، أما إصلاحات ٢٠٠٨ فكانت ردّ فعل سياسي ظرفي، افتقرت للمعطيات حول الانتقال من الدراسة إلى العمل، في ظل تأثير برامج التكيف الهيكلي وتحرير الاقتصاد (Jules & Bouhlila, ٢٠١٨).

اندلعت الثورة التونسية نتيجة تراكم أزمات اجتماعية واقتصادية، أهمها ارتفاع أسعار المواد الأساسية، تفاقم الفقر، وبلوغ بطالة الشباب لدى الفئة (١٥-٢٤ سنة) ٣٥% مقابل ١٤.٤% عالمياً، ما عكس تهميش فئة جامعية كان يفترض أن تساهم في التنمية، وقد قادت هذه الفئة الاحتجاجات ضد نظام زين العابدين بن علي، في ظل فساد واحتكار النخبة الحاكمة لقطاعات حيوية (المدني، ٢٠١٢).

بعد الثورة ارتفعت البطالة إلى ١٨.٣% في أيار ٢٠١١ مقابل ١٣% في ٢٠١٠، ليصل عدد العاطلين ٧٠٤ آلاف (منهم ٢١٧ ألف جامعي)، مع تفاوت جهوي كبير إذ بلغت البطالة ٤٧% في مدينة قفصة و٤١% في مدينة سيدي بوزيد، التي سجّلت أيضاً نسبة فقر بـ ١٢.٨٤% مقابل ٣.٧٥% وطنياً (المدني، ٢٠١٢).

ارتفع معدل البطالة ايضاً لدى النساء إذ بلغت النسبة ٣٧.٣% لدى الفئة ٢٠-٢٤ سنة، و٣٢.٢% لدى الفئة ٢٥-٢٩ سنة عام ٢٠١٣، وبلغت النسبة ٢٣.٢% عام ٢٠١٦، وقد بيّنت منظمة العمل الدولية أن هذا يشكّل تهديداً للتماسك الاجتماعي (نابي، ٢٠٢١).

أظهرت دراسات البنك الدولي أن ضعف مساهمة الصناعات التحويلية، مقابل هيمنة قطاع الخدمات (٥١.٧%)، جعل توفير الوظائف محدوداً، إذ أن نصف حاملي الشهادات العليا يعملون بالقطاع العمومي مقابل ١٦% فقط في القطاع الخاص سنة ٢٠١٠، ما فاقم هجرة الكفاءات، وبلغ متوسط بطالة الجامعيين ٣١.٩% بين ٢٠١١ و ٢٠١٦، خصوصاً النساء، على الرغم من تأكيد البنك الدولي على جودة التعليم في تونس، تبقى المشكلة في ضعف تكافؤ الفرص وتفاوت التنمية بين مدن الساحل والداخل، كما أن إنتاجية العمل انخفضت من ٢.٥% (٢٠٠٠-٢٠١٠) إلى ٠.٦% فقط (٢٠١١-٢٠١٧)، ولذلك توصي تقارير وطنية ودولية بضرورة إصلاح مناخ الأعمال، وتحفيز الاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة، وتطوير التعليم والتكوين، واعتماد (المرونة الآمنة) في سوق العمل، كما دعت استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٣-٢٠١٥) إلى صياغة سياسة حكومية متكاملة لمعالجة البطالة، تُدار عبر لجنة وزارية مشتركة (نابي، ٢٠٢١).

الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل:

شهدت تونس منذ أواخر القرن العشرين تحولات اقتصادية وتكنولوجية عميقة، فرضت إصلاحات على التعليم العالي والتكوين المهني، فقد تغيّرت بنية التشغيل جذرياً؛ إذ تراجعت الفلاحة والعمل في القطاع الزراعي من ٧٣% بعد الاستقلال إلى ١٠.٤% سنة ٢٠١٤، مقابل صعود الصناعة (٣٤.١%) والخدمات (٥٥.٤%)، لكن مع توسع الاقتصاد غير المنظم، ترافقت هذه التحولات مع

هشاشة في التشغيل، حيث يعتمد أكثر من ٧٠% من الشباب على عمل مؤقت، فيما يشكل القطاع غير المنظم ٤٣% من سوق العمل، فضلا عن تراجع دور الدولة لصالح اقتصاد السوق، مما صعب التنبؤ بالكفاءات المطلوبة (الشيبياني، ٢٠٢٢).

وفقا لاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١٣-٢٠١٧)، تنسم البطالة في تونس بخمس سمات: تركزها لدى الشباب، ارتفاعها بين الجامعيين، ضعف مشاركة النساء، والاختلاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق، ومحدودية استيعاب حاملي الشهادات، اذ ساهمت سياسات تحويل ملكية المؤسسات من القطاع العام الى القطاع الخاص وإعادة الهيكلة منذ أواخر الثمانينيات في تعميق الأزمة، إذ يتجنب القطاع الخاص تشغيل الجامعيين ويفضل اليد العاملة الأقل كلفة، فيما تراجعت قدرة الدولة على الاستثمار وخلق الوظائف، لتصبح بطالة خريجي التعليم العالي أبرز الإشكاليات الاجتماعية الراهنة (الشيبياني، ٢٠٢٢).

تواصلت الفجوة بين التعليم وسوق العمل بعد عام ٢٠١١ مع تهميش التكوين المهني، وأكدت وزارة التشغيل آنذاك على ضرورة تجديد المناهج وتعزيز الشراكات، ويرى خبراء أن التوازن يقتضي توجيه المتعلمين نحو التعليم التقني وتقليص تدفقهم على الجامعات (هدوي، ٢٠٢٤).

تسعى الدولة لجعل تونس مركزاً استثمارياً عالمياً عبر مراكز للتوظيف وتحديث المناهج، مع دعوة لتوسيع التعاون الأكاديمي مع بريطانيا، غير أن النظام لم يلبّ متطلبات السوق منذ ٢٠٠٨، إذ استلهم تجربة بولونيا لإعداد كفاءات للأسواق الأوروبية، لكن التطبيق أظهر هشاشة مؤسسية واعتماداً على الدعم الفرنسي (Jules & Bouhlila, ٢٠١٨).

لم تقف السلطات مكتوفة الأيدي تجاه الأزمة، فقد أطلقت عام ٢٠١٧ استراتيجية وطنية للتشغيل، بدعم من منظمة العمل الدولية، لملاءمة التكوين مع السوق وإيجاد وظائف لائقة، وأطلق برنامج (فرصتي) (٢٠١٥-٢٠١٧) لإدماج ١٢٠ ألف طالب شغل عبر مرافقة شخصية وتكوين تكميلي، وايضا اتجهت تونس نحو الخارج وتعزيز التعاون الدولي لاستيعاب جزء من العاطلين، لاسيما خريجي الجامعات والتكوين المهني، وسط منافسة عالمية على الكفاءات، وعملت وزارة التكوين المهني والتشغيل عبر اتفاقيات ثنائية توفر إطاراً قانونياً منظماً، وتعيين مستشاري تشغيل بالقنصليات، وتنظيم نشاط الوساطة مع المؤسسات الخاصة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى تكوين المترشحين في اللغات والمهارات المطلوبة، وقد ساعدت هذه الاتفاقيات على حماية مصالح الكفاءات التونسية وتنظيم الهجرة المهنية بشكل قانوني للحد من الهجرة غير النظامية (رمضان، ٢٠٢٠).

مركزية الادارة وضعف آليات التقييم والجودة:

تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا على الجامعات العمومية والخاصة في تونس، مع تفاوت المكانة بينهما، تشمل مجالات التعليم العالي العلوم الأساسية، التكنولوجية، القانونية، الاقتصادية، الإنسانية، الطبية، والفنون، إلا أن النظام ما يزال محل جدل بسبب عدم



توافق التكوين الأكاديمي النظري مع متطلبات سوق العمل (Jules & Bouhlila, 2018). تتولى وزارة التعليم العالي في تونس وضع سياسات الجامعات ضمن نظام إداري مركزي، بالتشاور مع (مجلس الجامعات) لاعتماد المؤسسات ومنح الشهادات العليا، بعد ثورة 2011، سعت الحكومة لإنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة، لكن غياب أدوات التقييم ودراسات متابعة الخريجين اعاق إمكانية تقييم فعالية التعليم العالي (كلاي وآخرون، 2020).

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن العديد من الجامعات في الجزائر والمغرب وتونس تفتقر إلى أنظمة ضمان الجودة، مع اعتماد تونس على هيئة وطنية استجابة لتوصيات خارجية ضمن مسار بولونيا، ومع ضعف الحوار المحلي، ونقص الدراسات والتقييم، وغياب استقلالية الهيئة عن الوزارة، ظل نظام LMD محل انتقاد، وساهم في تعميق أزمة البطالة، وعلى الرغم من بدء الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة أعمالها رسميًا في 2016 وإجراء نحو 60 مراجعة حتى عام 2018، بقيت فاعلية التقييم محدودة بسبب تراجع النشاط وغياب نشر النتائج، ما يعكس حاجة لإعادة هيكلة سياسة الجودة في التعليم العالي (Kherigi et al., 2020).

على الرغم من اعتماد انتخاب القيادات الجامعية بعد الحراك الشعبي، ظلت المركزية والضعف الديمقراطي داخليًا مستمران، مع ميل الأساتذة للمناصب الإدارية على حساب البحث العلمي، إذ ان غياب هيئات مستقلة للتقييم والجودة أدى إلى بيروقراطية وفساد، ونفور من الجامعات الجديدة، وضعف الحركة الطلابية، كما بقي الإصلاح شعاريًا ومحدود المشاركة، ما جعل مساره بطيئًا وهشًا ومهددًا بالفشل أمام غياب رؤية وإرادة للتغيير الجذري (مبادرة الإصلاح الجامعي، 2018).

هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج:

شهدت تونس في السنوات التالية للثورة تفاقماً لظاهرة هجرة الكفاءات، إذ دفعت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدداً متزايداً من الأطباء والمهندسين والتقنيين والأساتذة الجامعيين والطلبة إلى البحث عن فرص أفضل خارج البلاد، سواء عبر الهجرة النظامية نحو أوروبا ودول الخليج أو عبر الهجرة غير النظامية بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة (هدوي، 2023)، مما سبب أزمة متفاقمة لاسيما هجرة الأساتذة الجامعيين، ما أفرغ الجامعات من كفاءاتها، لاسيما في مجال الدراسات العليا، وجعلها أقرب إلى مؤسسات للتكوين منه إلى فضاءات لإنتاج المعرفة وتعزيز الثقافة ودفع التنمية (بن مسعود، 2017).

أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تونس تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد سوريا في معدلات هجرة الكفاءات العلمية، فقد غادر البلاد ما بين 2011 و2017 نحو 94 ألف كفاءة، توجه 60% منهم إلى أوروبا، و25% إلى الولايات المتحدة وكندا، فيما فضل 15% دول الخليج العربي، مدفوعين أساساً بجاذبية العروض المالية التي تتراوح بين 1600 و3000 دولار شهرياً (أي ما يعادل 4560 إلى 8550 ديناراً تونسياً)، مقابل معدل أجور لا يتجاوز 286



دولاراً (٨٥١ ديناراً تونسياً) داخل تونس، ويعادل هذا العدد نحو ٨.٩% من مجموع التونسيين المقيمين بالخارج، ما يعكس حجم النزيف البشري في مدة قصيرة (عثمان، ٢٠١٩).

أن ظاهرة هجرة الكفاءات بدأت تبرز منذ مطلع الألفية الجديدة، لاسيما في قطاعات التربية والصحة والإدارة، ثم تسارعت وتيرتها بشكل لافت بعد ٢٠١١ بفعل عدم الاستقرار السياسي، وكشفت إحصاءات البنك المركزي أن تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج ارتفعت من ٣.٥ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٩.٥ مليار دينار عام ٢٠٢٢، وهو ما يعكس اتساع حجم الجالية، أما بيانات الوكالة التونسية للتعاون الفني، فتؤكد أن كندا تأتي في صدارة الدول المستقبلة للكفاءات التونسية، خصوصاً في مجالات الطب والتعليم والإعلام، تليها ألمانيا ودول الخليج والولايات المتحدة وبعض الدول الإفريقية (هدوي، ٢٠٢٣).

ترجع ظاهرة الكفاءات العلمية إلى مجموعة من العوامل المتراكمة، فحسب تقرير عمادة المهندسين، يُعد ارتفاع البطالة أبرز الأسباب، حيث بلغت النسبة العامة ١٥.١% سنة ٢٠١٩، لترتفع إلى ٢٨.٦% في صفوف حاملي الشهادات العليا، أي ما يعادل ٢٦٢.٧ ألف عاطل، بينهم آلاف من خريجي العلوم الإنسانية والقانون والاقتصاد، إضافة إلى حوالي ٥٠٠٠ حامل دكتوراه يضطر بعضهم للعمل في مهن بسيطة كالبناء لتأمين لقمة العيش، إلى جانب انسداد آفاق التطور المهني وضعف البحث العلمي في تعزيز رغبة الكفاءات في الهجرة، فعدد مختبرات البحث في تونس لا يتجاوز ٢٨١ مختبراً (٢٠١٦)، معظمها يفتقر لأدنى التجهيزات، وبتمويل لا يتعدى ألفي دينار في بعض الحالات، هذا الاستنزاف البشري الخطير تمخض عنه تراجع موقع تونس على مستوى مؤشر التنافسية العالمي لسنة ٢٠١٩ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس قدرة الدول على تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها. فقد حلت تونس في المرتبة ٨٧ من بين ١٤٠ دولة، متذيلة تقريباً الترتيب العربي، متقدمة فقط على مصر والجزائر واليمن وموريتانيا (عثمان، ٢٠١٩).

الازمة النقابية:

شهدت الجامعة التونسية بعد الثورة عودة التعددية النقابية، مع بروز منظمات مختلفة أبرزها الاتحاد العام لطلبة تونس ذي التوجه اليساري، والاتحاد العام التونسي للطلبة المحسوب على التيار الإسلامي، إضافة إلى هياكل أخرى مثل صوت الطالب التونسي (منظمة طلابية تونسية تهتم بالدفاع عن حقوق الطلبة وتحسين ظروفهم داخل الجامعات)، وشباب النهضة بالجامعة (الذراع الطلابي لحركة النهضة داخل الجامعات التونسية يجمع الطلبة المنتمين أو القريبين من الحركة، ويعمل على نشر رؤيتها وأفكارها في الوسط الجامعي)، ورغم أن هذه التعددية مثلت مكسباً للطلبة بالمقارنة مع مرحلة التجميد والإقصاء في ظل حكم زين العابدين بن علي، إلا أنها ارتبطت أيضاً بالصراع الإيديولوجي والتجاوزات السياسية، وهو ما انعكس في شكل انقسامات داخلية، مشاهد عنف، وخلافات حول نتائج الانتخابات الطلابية، مما أضعف أحياناً مصداقية العمل النقابي داخل الجامعة (الحامي، ٢٠١٥).



أما المؤتمر الخامس والعشرون المنعقد في ايار ٢٠١٣ فقد كان محطة بالغة الأهمية بالنظر إلى الظروف التاريخية التي مرت بها تونس بعد الثورة، إذ عُقد بعد عشر سنوات من تعطيل مؤتمرات الاتحاد العام لطلبة تونس، لكن بدلاً من أن يشكل لحظة توحيد، زادت الانقسامات السياسية داخل الاتحاد، لم تكن هذه المؤتمرات بداية الحل بل بداية أزمة جديدة، إذ اندلعت مواجهات عنيفة داخل الجامعات بين الأطراف المتنازعة، وشهدت الجامعة أعمال عنف متبادلة، أبرزها اعتداءات على قيادات طلابية وحوادث عنف في جامعات تونسية عديدة على غرار المنار وقابس، وقد زادت المواجهات بين الاتحاد العام لطلبة تونس وخصمه التاريخي الاتحاد العام التونسي للطلبة (الذي يعد الذراع الطلابي لحركة النهضة الاسلامية) من حدة التوتر، وكان آخرها أحداث (رقادة) في القيروان، واجه الاتحاد العام لطلبة تونس تهديدات حقيقية من الداخل والخارج، فالانقسامات الداخلية، والمواجهات العنيفة بين أعضائه، أضعفت مكانته التاريخية التي لطالما جعلت منه حصناً للعمل النقابي والسياسي داخل الجامعة، وفضاءً لتكوين الأجيال الطلابية وتغذيتها بالوعي الوطني والديمقراطي (عكاز، ٢٠١٤).

على الرغم من التاريخ النضالي الزاخر للحركة الطلابية في مقاومة الاستبداد والدفاع عن الحقوق، فإنها بعد عام ٢٠١١ عاشت أزمت هيكليّة وصراعات حزبية داخلية حادة، ومع ذلك، برزت بعض المبادرات الإيجابية، مثل المناظرات الطلابية في معهد الصحافة عام ٢٠١٧، التي جسدت إمكانية تحويل الخلافات إلى نقاش فكري بّناء، وبذلك، تبقى التعددية النقابية مكسباً مبدئياً، لكنها في صورتها الراهنة تمثل عائقاً أمام وحدة الحركة الطلابية وقدرتها على لعب دور فعال في إصلاح التعليم الجامعي (قاسمي، ٢٠١٧).

تعد التعددية الطلابية اليوم عنصراً أساسياً في إثراء الحياة الجامعية وتكريس حرية التنظيم، إذ تمكّن الطلبة من التعبير عن انتماءاتهم والدفاع عن حقوقهم عبر قنوات متعددة، كما أنّ هذه التنظيمات، رغم خلافاتها، يُنتظر أن تؤدي دوراً محورياً في النقاش الوطني حول إصلاح المنظومة الجامعية، بالنظر إلى امتدادها التاريخي في التأثير السياسي والاجتماعي وإلى كونها فضاءً لإعداد أجيال من القيادات التي أسهمت ولا تزال في صياغة المشهد السياسي التونسي (الحامي، ٢٠١٥).

توسع جامعي واخفاق تنموي:

كانت سياسة الدولة التونسية في مجال التعليم العالي في السنوات الأولى من الألفية الثالثة تقوم على الاستجابة للضغط الديموغرافي عبر توسيع العرض الجامعي وإنشاء مؤسسات جديدة في جهات مختلفة، فبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، تم إستحداث أكثر من ٣٠ مؤسسة جامعية جديدة، ليصل عددها عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٢ مؤسسة، مقارنة بـ ١٢١ فقط عام ٢٠٠١، وبحلول عام ٢٠١١، بلغ عدد المؤسسات الجامعية ١٩٥ موزعة على ١٣ جامعة تغطي جميع الولايات (جنات، ٢٠١٩).

غير أنّ هذا التوسع لم يُترجم إلى توازن تنموي بين الجهات، بل أعاد إنتاج الفوارق التقليدية، فقد ظلت الجامعات الكبرى المركزة في المدن الساحلية تحظى بالشعب التعليمية المتميزة، مثل الهندسة والطب والتجارة، بينما اقتصرت الجامعات الداخلية على الشعب الأقل جاذبية، مثل الآداب

واللغات وبعض العلوم الإنسانية، وتميزت هذه المؤسسات بضعف التأطير، إذ استأثرت الجامعات الكبرى بنسبة عالية من الأساتذة مما أثر سلبيًا على الإنتاج العلمي في الجامعات الداخلية، التي بقيت لأعوام طويلة مجرد مؤسسات لتوفير تكوين أكاديمي أساسي بموارد محدودة، علاوة على ذلك افتقرت العديد من المؤسسات الجامعية الجديدة إلى مقدرات لائقة، فاضطرت للعمل في فضاءات مستأجرة وغير مهيأة، مما أثر على نوعية التكوين والبحث العلمي (جنات، ٢٠١٩).

المحور الخامس: تقييم حصيلة الاصلاح

على الرغم من إطلاق مشاريع لتحسين الجودة والاعتماد الأكاديمي بدعم أوروبي، فإن التقدم بقي محدودًا، واقتصر أساسًا على إعداد بعض الأدوات والتدريب، دون أن ينعكس ذلك على ترتيب الجامعات أو مستوى التعليم.

كانت أكبر عقبة أمام الإصلاح هي عدم توافق التخصصات الجامعية مع سوق العمل، وعلى الرغم من إدخال تعديلات على نظام (LMD)، لم تُراجع المناهج بعمق، فارتفعت بطالة خريجي الجامعات إلى أكثر من ٣٠٪، بسبب سيطرة التكوين النظري وضعف التنسيق مع القطاع الخاص. أما في مجال البحث العلمي والابتكار، فقد أنشئت هياكل جديدة وشراكات دولية، لكن الإنفاق بقي ضعيفًا، ولم تُعتمد استراتيجية وطنية واضحة، فلم تثمر هذه الجهود مردودًا إيجابيًا.

وفي ما يتعلق بحوكمة واستقلالية الجامعات، بقيت الوعود باللامركزية شكلية، إذ ظلت الجامعات خاضعة لسيطرة الوزارة والبيروقراطية، بينما ادت النقابات أدوارًا داعمة أحيانًا ومعرقله أحيانًا أخرى، مما نتج عن هذا الوضع ضعف القدرة على التطوير.

تعد المركزية وضعف الاستقلالية من أبرز العوائق أمام تطور الجامعة التونسية، فبعض الجامعات لا تعترض على غياب الاستقلالية لأنه يقلل من المساءلة، بينما تخشى الإدارة المركزية منحها خوفًا من فقدان السيطرة أو تراجع الجودة، وتشارك بعض الأطراف داخل الجامعة في هذا التخوف نتيجة تعودها على نمط إداري مركزي.

إن استمرار هذا الوضع يمنع الجامعات من تطوير حوكمة فعّالة ومن مواكبة متطلبات المجتمع وسوق العمل، لذلك، فإن الإصلاح الحقيقي بحاجة إلى تعزيز الاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية مع وضع آليات واضحة للمساءلة والشفافية، لتحقيق توازن بين الحرية والمسؤولية، وتمكين الجامعة من الإسهام في التنمية والإبداع.

يمكننا القول إن تقييم حصيلة الإصلاح الجامعي في المدة المحددة للدراسة (٢٠١١-٢٠١٨) يكشف عن مفارقة تتركز حول توفر فرص تاريخية (الانفتاح، الدعم الدولي، الحراك والوعي المدني)، يقابلها إخفاق في تحويلها إلى نتائج ملموسة بسبب ضعف الرؤية الاستراتيجية، ان الإصلاحات لم تكن فاشلة بالكامل، لكنها جزئية ومجزأة، يغلب عليها الطابع التقني أكثر من الاستراتيجي، لا بد ان نقر بإيجابية الانفتاح على شراكات أوروبية ودولية، وتبادل الخبرات، وايضا تأسيس ثقافة الجودة والاعتماد ولو في نطاق محدود، لكن بالمقابل كان من



الممكن استثمار ذلك الزخم الديمقراطي والدعم الدولي بصورة أفضل لبلورة إصلاح هيكلي شامل، ولكن أمام تلك التحديات الكبيرة التي واجهت عملية الإصلاح، في ظل غياب إرادة سياسية ورؤيا موحدة ومتقاسمة عن حوكمة التعليم العالي، لا يمكن أن تكون إلا عائقا أمام تقدم عجلة التطور العلمي، فبقيت الجامعات التونسية، رغم محاولات التحديث، أسيرة تحديات بنيوية: يأتي في مقدمتها مركزية القرار، ضعف الموارد، بطالة الخريجين، عزلة البحث العلمي عن حاجات الاقتصاد، فضلا عن عدم استقرار السياسات التعليمية، فتغيّر الوزراء والحكومات أدى إلى إعادة توجيه الأولويات كل مرة، ما أفرغ الإصلاح من الاستمرارية، والتوترات النقابية والاجتماعية وكثافة الإضرابات في صفوف الأساتذة والطلبة أثرت سلبًا على سير البرامج الإصلاحية.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم ، يمكننا القول:

- إن إصلاح التعليم الجامعي في تونس مثل محطة أساسية لاختبار مدى قدرة الجامعة على مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد الحراك الشعبي، على الرغم مما أتت من الفرص، فإن حصيلة الإصلاحات كشفت عن بطء في الاستجابة وضعف في تحويل الرؤى إلى نتائج ملموسة، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى بلورة رؤية استراتيجية وطنية تنبع من الخصوصيات الثقافية والسياق المحلي، وتضع في أولوياتها دعم رأس المال البشري وتطوير قدراته الإبداعية والابتكارية.

- إن أي إصلاح جامعي فعّال يجب أن يدمج التعليم والبحث العلمي في صميم السياسات التنموية، مع توفير الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة، بما يتيح الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة قادر على المنافسة ومواجهة تحديات العولمة المتجددة، ولا شك أن نجاح هذا المشروع مرهون بوجود إرادة سياسية صلبة، وحوكمة رشيدة، وشراكة فعلية بين الجامعة والدولة والمجتمع، بما يجعل من الجامعة التونسية رافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة.

توصيات:

- إرساء استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم العالي تكون عابرة للحكومات والظروف السياسية، مع تحديد أهداف دقيقة ومؤشرات لقياس الإنجاز.
- تعزيز الحوكمة الجامعية عبر اللامركزية، وتوسيع استقلالية الجامعات في التسيير والبحث والتعاون الدولي، مع تطوير آليات للمساءلة والشفافية.
- الاستثمار في التشغيلية عبر تطوير الشراكات مع القطاع الخاص، إدماج التكوين المهني والتطبيقي في المسارات الجامعية، وتحديث المناهج بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.
- تحويل الدعم الدولي إلى مشاريع هيكلية بدل الاكتفاء بمبادرات ظرفية، وذلك عبر ربط التمويلات والبرامج الخارجية بخطط وطنية واضحة.

- تفعيل دور المجتمع المدني والنقابات وجعله طرفا شريكا في التخطيط والتنفيذ، ليس فقط فاعلاً احتجاجياً، بما يضمن مقاربة تشاركية حقيقية.
- التركيز على البحث العلمي التطبيقي والابتكار باعتبارهما قاطرة للتنمية الوطنية، مع توفير التمويل الكافي وتشجيع الربط بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
- تعزيز البعد الاجتماعي للجامعة عبر سياسات دعم للطلبة من الفئات الهشة، بما يضمن عدالة في النفاذ إلى التعليم العالي ويكرس البعد المجتمعي للإصلاح.

المصادر:

١. مؤمن، ابتسام عبد الجليل بلعيد.(٢٠٢٢). دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، ليبيا، السنة السادسة العدد ٢٣.
٢. مجموعة البنك الدولي.(٢٠١٦). البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسة التمويل الدولية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: إطار الشراكة عن الجمهورية التونسية لفترة السنوات المالية 2016-2020، رقم الوثيقة: 104123-TN.
٣. أحمد، زينب عبد النبي.(٢٠١٦). ضمان جودة التعليم المفتوح مدخلا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، عدد ٣٢.
٤. حسين، منير.(٢٠٢١). المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين بين تداعيات المنوال التنموي وضرورة الإصلاح، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
٥. رمضان، عبد المجيد.(٢٠٢٠). سياسات تشغيل الشباب في الدول المغاربية (حالة تونس والمغرب)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد (٢١) العدد (٢) ٤٠٩-٤٣٠.
٦. قاسمي، عبير.(٢٠١٧). كيف نكون أعداء أنفسنا؟ الحركة الطلابية في تونس انموذجاً، منصة السفير العربي، تم استرجاعه في ٥ تموز ٢٠٢٥، الساعة ٩:٠٠ مساءً من <https://assafirarabi.com>.
٧. الحامي، نائلة.(٢٠١٥). لا تغير جذرياً بعد الثورة في نقابات طلاب تونس ، منصة صوت التراء، تم استرجاعه في ٩ تموز ٢٠٢٥، الساعة ٥:٠٠ مساءً <https://www.ultrasawt.com>
٨. عثمان، أسامة.(٢٠١٩). هجرة الأدمغة تستنزف الثروة البشرية في تونس، المفكرة القانونية” منظمة غير ربحية للأبحاث والمناصرة، تم استرجاعه في ٧ آب ٢٠٢٥، الساعة ٨:٠٠ مساءً، <https://legal-agenda.com>
٩. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(٢٠١٥). مشروع اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٥-٢٠٢٥، الجمهورية التونسية.



١٠. الحوت، محمد صبري (٢٠٠٨). إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مكتبة الانجلو المصرية ط ١ ، القاهرة.
١١. حنفي، محمد ماهر محمود (٢٠١٣). إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي، مجلة كلية التربية - جامعة بورسعيد، العدد ١٣.
١٢. البيلاوي، حسن حسين (١٩٨٨). سوسيولوجية الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة.
١٣. علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٧). ثقافة الإصلاح التربوي ، عالم الكتب ، القاهرة.
١٤. هادي، سهيلة (٢٠٢٠). تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٨، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
١٥. كلاي، اشراق واخرون (٢٠٢٠). ضمان الجودة في التعليم العالي التونسي: دراسة حالة للممارسات السائدة في صنع السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٢.
١٦. الشيباني، مصباح (٢٠٢٢). البيئة المجتمعية للتشغيل وأزمة إصلاح التعليم العالي في تونس: دراسة نقدية في السياقات والأبعاد، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، تم استرجاعه في ٣ ايلول ٢٠٢٥، الساعة ٦:٠٠ مساءً، tanwair.com/archives/15160
١٧. المدني، توفيق (٢٠١٢). ظاهرة البطالة في تونس، منصة نواة التونسية، تم استرجاعه في ١٧ ايلول ٢٠٢٥، الساعة ١١:٠٠ مساءً، <https://nawaat.org>
١٨. عكاز، سميح الباجي (٢٠١٤). الإتحاد العام لطلبة تونس: إلى أين؟ ، منصة نواة التونسية، تم استرجاعه في ١٣ اب ٢٠٢٥، الساعة ٤:٠٠ مساءً، <https://nawaat.org/2014>
١٩. العياري، رمزي (٢٠٢٥)، النخب الجامعية التونسية والوعي بأدوارها التاريخية، منصة صوت الترا الاللكترونية، تم استرجاعه في ٩ تموز ٢٠٢٥، الساعة ٧:٠٠ مساءً ، <https://ultratunisia.ultrasawt.com>
٢٠. جنات، بن زهير (٢٠١٩). واقع الجامعات الداخلية وأفاقها المستقبلية في ظل تحولات المنظومة الجامعية، مقال منشور ضمن كتاب "الجامعة المواطنة". إشراف مولدي قسومي وحمدي أونينة. منشورات مؤسسة روزا لوكسمبورغ. تونس
٢١. بن مسعود، امين (٢٠١٧). إصلاح منظومة التعليم العالي في تونس (إمد) بين الضرر والضرورة، صحيفة العرب، لندن، العدد ١٠٧٠٢، السنة ٤٠.
٢٢. بوزيد، عادل (٢٠٢٢). تجربة نظام امد في الجامعة التونسية ورهان مجتمع المعرفة، المجلة المغربية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المغرب، المجلد ٢ العدد ٢.
٢٣. عينة، محمد و صافا، يمينة (٢٠٢٥). إسهامات المجتمع المدني التونسي في تعزيز مسار الإصلاح السياسي بعد ثورة ٢٠١١، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، الجزائر، المجلد ١٠ (١).

٢٤. علوش، بشير واخرون.(٢٠١٩). الاستقلالية، الحوكمة وضمن الجودة في الجامعات التونسية- الحالة الراهنة، مشروع SAGESSE، تقرير نسقته جامعة باريس ١ بالتعاون مع جامعة منوبة وبدعم من الاتحاد جامعات المتوسط (اونيماد)، عدد ٥٨٦٣٣٩.
٢٥. نابي، محمود سامي.(٢٠٢١). لتشع تونس من جديد، مخبر الاقتصاد والتصرف الصناعي بالمدرسة التونسية للتقنيات، تونس.
٢٦. كيم، سمير و كواشي، وهيبه.(٢٠٢٠). دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية:
- الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، المجلد ٣١(٤).
٢٧. مبادرة الإصلاح العربي.(٢٣ آب ٢٠١٨). الإصلاح الجامعي في تونس: عسر التفكير من خارج الصندوق، بدائل سياسات، بيروت.
٢٨. العرقاوي، سامر و عجوز، موسى.(٣-٤/١١/٢٠١٩). مساهمة مؤسسات التعليم في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم :المسؤولية المجتمعية للجامعات(التزام وتشريعات)، عمان / الاردن.
٢٩. وشوش، عبد الحميد محمد.(٢٠٢٣ ايلول). دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا)دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة طرابلس، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد ٢٢.
٣٠. هديوي، خالد.(٢٦ تشرين الاول، ٢٠٢٣). تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة يلقي بتداعياته على الوضع العام في تونس، صحيفة العرب، لندن، السنة ٤٦، العدد ١٢٩٣٤.
٣١. هديوي، خالد.(٨/١١/٢٠٢٤). دعوات في تونس إلى الملاءمة بين المناهج التعليمية وحاجيات سوق الشغل، صحيفة العرب، لندن، السنة ٤٧ العدد ١٣٣٠٥.
٣٢. السعودى، رمضان محمد.(٢٠١٩). دراسة مقارنة لبعض الجامعات الرقمية الأجنبية والعربية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد ٤(٤٣).

33. British Council. (2014, June). *Mapping UK–Tunisia higher education cooperation: Challenges and opportunities*. British Council.

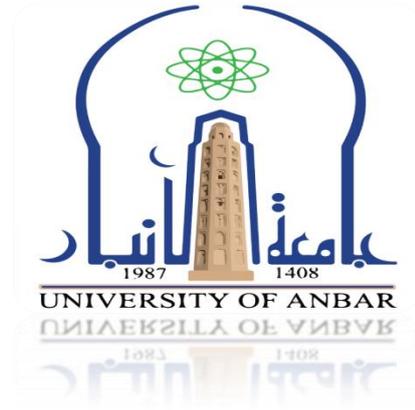
https://www.britishcouncil.tn/sites/default/files/mapping_uk-tunisia_higher_education_cooperation_final_versiondocx.pdf

34. Jules, T. D., & Bouhlila, D. S. (2018). Indirect coercive transfer and educational copying under dictatorship: The case of Tunisia. *FIRE: Forum for International Research in Education*, 4(3).



35. Fryer, L. G., & Jules, T. D. (2013). Policy spaces and educational development in the Maghreb region: Higher education in post-revolutionary Tunisia. In *The development of higher education in Africa: Prospects and challenges* (International Perspectives on Education and Society, Vol. 21).
36. .Kherigi, I., et al. (2020). Quality assurance in Tunisian higher education: A case-driven analysis of prevalent policymaking practice. *AlMuntaqa*, 3(2). Arab Center for Research & Policy Studies. <https://www.jstor.org/stable/10.31430/almuntaqa.3.2.0050>
37. MERIC-Net. (2019, June). *The higher education system in Tunisia: National report*. Mediterranean Network of National Information Centers on the Recognition of Qualifications.
38. Forum Transregionale Studien (November 28, 2024). Academic Freedom in Tunisia: Historical Contexts and Contemporary Challenges. TRAFO – Blog for Transregional Research. Retrieved December 7, 2025 from <https://doi.org/10.58079/12s7d>





JOURNAL OF UNIVERSITY OF ANBAR FOR HUMANITIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL

ISSUE 1, Volume 23, March 2026 AD/ 1447 AH
University of Anbar – College of Education for Humanities

All research is freely available on the journal's website / open access
<https://juah.uoanbar.edu.iq/>



Deposit number in the House of Books and Documents in Baghdad, No. 753 of 2002

ISSN 1995 - 8463
E-ISSN:2706-6673



Editor-in-chief

Prof. Dr. Fuaad Mohammed Freh

Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities

Editorial Manager

Prof. Dr. Othman Abdulaziz Salih

Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities

Editorial Board

Prof. Dr. Bushra I. Arnot	Saudi Arabia-King Khalid University- College of Education
Dr. Carol S. North	UT Southwestern Medical School, Dallas, United States
Prof. Man Chung	United Arab Emirates- Zayed University
Dr. Elizabeth Whitney Pollio	Boise State University, Boise, USA
Prof. Dr. Amjad R. Mohammed	Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities
Prof. Dr. Saeed Saad Al- Qahtani	Saudi Arabia-King Khalid University- College of Education
Prof. Dr. Marwan Al. Zoubi	Jordan- University of Jordan- College of Arts
Prof. Dr. Khamis Daham Al Sabhani	Iraq- University of Baghdad- College of Arts
Prof. Dr. Ahmed Kenawy	Spain- Instituto pirenaico de Ecologia (IPE), CSIC
Prof. Dr. Saad Abdulazeez Muslat	Iraq- University of Mosul- College of Arts
Prof. Dr. Ahmed Hashem Al- Sulttani	Iraq- University of Kufa- College of Arts
Prof. Dr. Majeed Mohammed Midhin	Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities
Prof. Dr. Ala'a Ismael Challob	Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities
Assist. Prof. Dr. Jaafar Jotheri	Iraq- University of Al- Qadidisiyah- College of Archaeology
Dr. Sajjad Abdulmunem Mustafa	Iraq-University of Anbar- College of Education for Humanities



In the name of God, the Most Gracious, The Most Merciful
Editorial of the issue

Praise be to God, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon the Seal of the Prophets, our Master Muhammad, and upon all his family and companions.

Dear researchers around the globe, it is our pleasure to announce the first issue for the year 2026 of our scientific journal (Journal of University of Anbar for Humanities) (JUAH), the peer-reviewed quarterly scientific journal. This issue contains 13 scientific paper that include the journal's specialties for researchers from the University of Anbar and other Iraqi universities. It also contains international scientific papers. In these scientific research, you would find scientific effort that we in the editorial board should be proud of. These researches found its way to publication after being peer-reviewed by qualified professors, each in his field of specialization.

The generous contribution of researchers, the generous effort of the Editor in Chief and members of the Editorial Board, and the great support from the presidency of University Of Anbar and the deanship of College of Education for Humanities encourage us to take steps to reach the looked-for aim of indexing our journal in the largest abstract and citation database (Scopus). Therefore, it must be noted that we are in the process of continuously updating the publishing procedures in order to improve the journal and bring it to a higher scientific status. Furthermore, our future aim to contribute effectively to the Arab publishing and scientific research movement in order to enhance the status of the scientific research and expand its horizons in Arab countries because we believe that the scientific research is one of the factors in the progress of the nations and is an indicator of its progress.

Prof. Dr. Fuaad Mohammed Freh
Editor in Chief



Publication Guidelines of the *Journal of University of Anbar for Humanities* (JUAH)

General Procedures and Research Specifications

- *Journal of University of Anbar for Humanities (JUAH)* is a peer-reviewed scientific periodical that publishes scholarly research in the following fields of humanities: History, Geography, Educational Sciences, and Psychology. The journal is issued quarterly (four issues per year).
- Manuscripts must be submitted electronically via the journal's website: <https://juah.uoanbar.edu.iq>. Submissions must follow these specifications: A4 paper size, double-spaced (including footnotes, references, tables, and appendices), with wide margins of at least 2.5 cm on all sides.
- Authors must provide a cover letter confirming that the manuscript, or any similar version, has not been previously published or submitted elsewhere inside or outside Iraq, until the review process is completed.
- The maximum length of a manuscript is 25 pages.
- Manuscripts must be written in correct Arabic or English, typed on a computer in *Simplified Arabic* font, size 14, with clear distinction between main and sub-headings.
- Footnotes and references should follow the *Chicago* or *APA* documentation style, in font size 14. References must be listed sequentially as cited in the text and organized alphabetically in accordance with academic methodology, in both Arabic and English.
- All publication rights belong to the journal.
- The views expressed in published papers are solely those of the authors and do not necessarily reflect the opinion of the journal.

Author Information and Abstracts

- Authors are required to provide their details and research information in both Arabic and English, including: the title of the paper, names and affiliations of all authors, mobile phone number, email address, and two abstracts (Arabic and English). Each abstract must be at least 250 words and include keywords, research objectives, methodology, and the main findings.

Research Tools, Tables, and Figures

- If the research involves a questionnaire or other data collection tools, a complete copy must be provided unless it is already included within the manuscript or appendices.
- Tables and figures should not exceed the width of an A4 page and must be embedded within the text.
- Figures should appear immediately after the paragraph in which they are referenced, with the caption placed below the figure.
- Tables should appear immediately after the paragraph in which they are referenced, with the caption placed above the table.

Peer Review Process

- All submitted manuscripts are subject to preliminary screening by the Editorial Board to determine their eligibility for peer review. The Board reserves the right to decline a submission without providing reasons.



-
- All research review processes follow the double-blind review system to ensure the rigor of the research and to avoid conflicts of interest.
 - All manuscripts undergo rigorous scientific evaluation to ensure academic quality. Authors may be required to revise their papers if necessary.

Open Access

- All articles are made available on the journal's website and the Iraqi Academic Journals platform under an open access policy.

Publication Fees

- Authors are required to pay publication fees as follows:
 - 150,000 IQD (one hundred fifty thousand Iraqi dinars) for manuscripts written in Arabic.
 - 75,000 IQD (seventy-five thousand Iraqi dinars) for manuscripts written in English.
 - For manuscripts exceeding 25 pages, an additional fee of 5,000 IQD (five thousand Iraqi dinars) will be charged for each extra page.
 - Manuscripts submitted by researchers from outside Iraq are published free of charge.

Correspondence

- All correspondence should be addressed to:
Republic of Iraq – University of Anbar – College of Education for Humanities – *Journal of University of Anbar for Humanities (JUAH)*.
- Website: <https://juah.uoanbar.edu.iq>
- Phone (Editor-in-Chief): +964 7830485026
- Email: juah@uoanbar.edu.iq



Index of published Articles

Educational and Psychological Sciences

No.	Articles Title	Authors	Pages
1	Work Stress and Life Satisfaction Among Educational Counselors in the Kurdistan Region of Iraq the Mediating Role of Resilience and Life Orientation	Dr. Khandan S. Mohammed Dr. Shadya A. Qader Dr. Sumaya Sami Hassa Dr. Izaddin Ahmad Aziz4	1-27
2	Measuring Emotional Divorce among Preparatory School Teachers in Karbala Governorate: A Psychological Study in Light of the Gender Variable	Dr. Hussein Musa Abed	28-58
3	Semantic Memory and its Relationship to Mental Wandering among Academically Struggling Students	Dr. Yassin Tarar Ghand Dr. Ahmed Alwan Shebrem	59-87
4	The Suggested UDL-Based Training Model in developing the professional performance of teachers of students with learning difficulties in mathematics	Assist. Lect. Ameer Hadi Obada	88-107
5	Dissociative Identity Disorder: An Analytical Review of Clinical and Diagnostic Features	Assist. Lect. Mohammad Nawaf Fayyadh	108-138

Geography

No.	Articles Title	Authors	Pages
6	Classification of the workforce in the countryside of Ramadi District	Hind Waleed Farhan Dr. Khalid Akbar Abdullah	139-152
7	The geographical location of the Emirates and its role in the conflict in the Middle East	Sura Abed Zaal Dr. Omer Kamel Hasan	153-173
8	Formal and cadastral dimensions and the risks of floods for Wadi Abu Kahf south of Anbar province	Huda Ahmed Sarhan Dr. Aws Talag Mashaan	174-190
9	Analysis of the dynamics of land cover change and its impact on the variation of Earth's surface temperature using geographic information systems - Babylon Governorate as a model	Assist. Lect. Kamal Abid Alallah	191-211
10	Quantifying Four Decades of Urban Expansion and Densification in Erbil Governorate Using the Global Human Settlement Layer (GHS-BUILT-S)	Assist. Lect. Mustafa Salih Ismael	212-228



History

No.	Articles Title	Authors	Pages
11	Tunisia's stance on the 1979 Egyptian-Israeli Peace Treaty	Marwa Mohammed Oda Dr. Ali Najeh Mohammed	229-242
12	University education reform in Tunisia 2011-2018: Opportunities and challenges	Assist. Lect. Sondos Ayub Taha	243-281

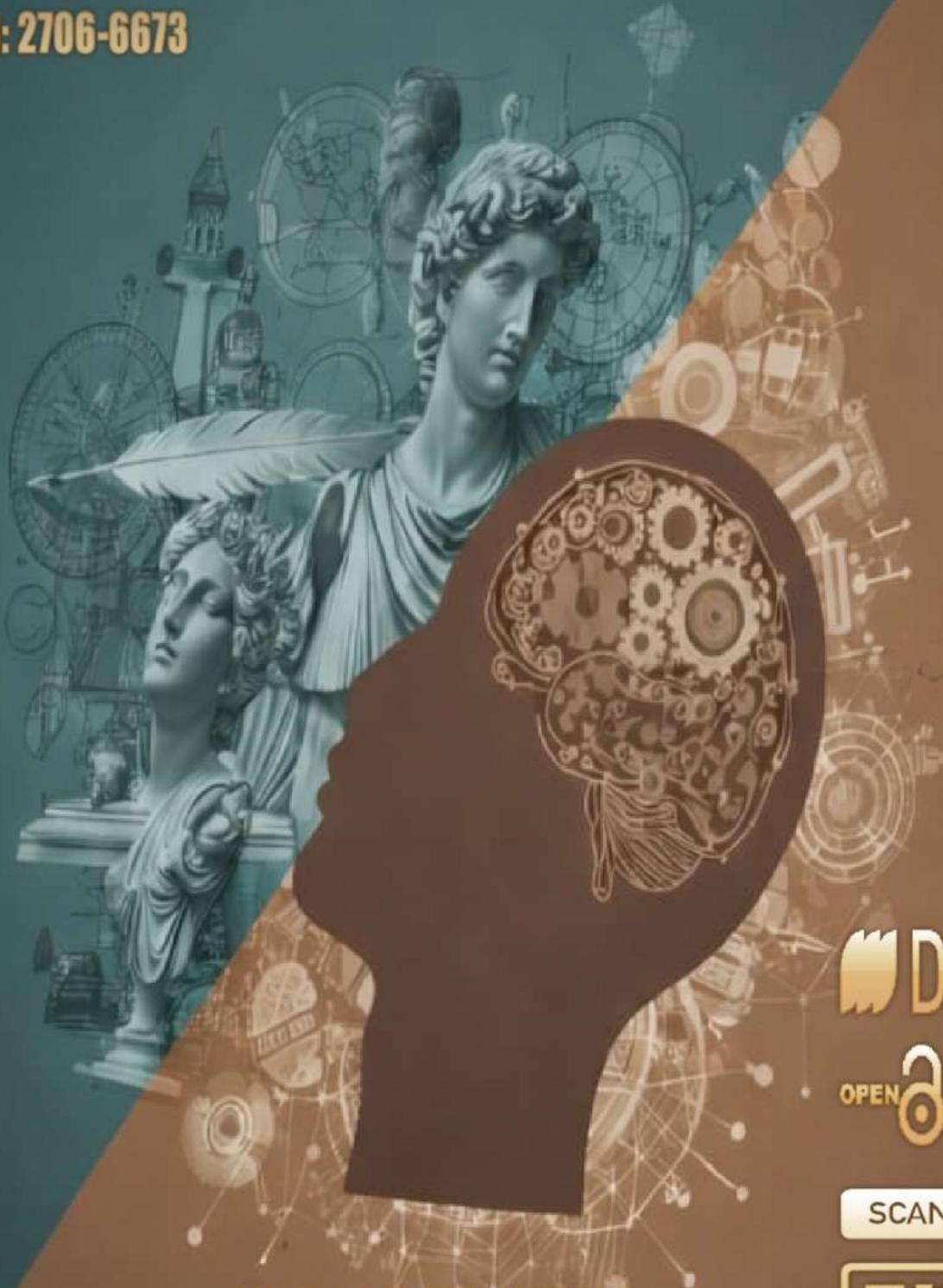
No.	Articles Title	Authors	Pages
13	University Youth Exposure to Facebook and Its Role in Raising Awareness of the Dangers of Cyberterrorism	Dr. Sabah Awad Mohammed	282-311



Journal of University of Anbar for Humanities

P. ISSN: 1995-8463

E. ISSN: 2706-6673



DOAJ

OPEN ACCESS

SCAN ME



Vol. 23 ISSUE 1
March 2026

